

النظر العقلي في نقد الأسانيد والمتون عند المحدثين
دراسة تحليلية

Rational Inquiry in the Criticism of Isnāds and Matn among Hadith
Scholars: An Analytical Study

[10.35781/1637-000-137-001](https://doi.org/10.35781/1637-000-137-001)

د. خالد بن محمد الثبيتي*

*الأستاذ المشارك في قسم علوم الحديث

بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الملخص

الأحاديث، والتثبت من صدق الرواة وسلامة النصوص.

يستنتج البحث: أن المحدثين أسهموا في تأسيس نموذج نقدي ريادي، وظف النظر العقلي في فحص موثوقية الدليل النقلي، مما جعل منهجهم مصدراً للإلهام في تطوير المناهج البحثية.

ويؤكد البحث على: أهمية دراسة هذا التراث النقدي لفهم أدوات التوثيق والتحليل التي وظفها المحدثون في ممارسة منهجهم العملي، من خلال استنطاق نصوص الأئمة للكشف عن الأدوات العقلية التي سخرها لفحص المرويات وضبطها. الكلمات المفتاحية: النظر - العقل - المحدثين - مناهج.

يستعرض هذا البحث منهج المحدثين في نقد الحديث باعتباره من أقدم النماذج العقلانية في تحليل النصوص ونقدها، مركزاً على أدواتهم العقلية مثل: العرض، والملاحظة، والاستقراء، والتأمل، والتحليل، ودورها في صياغة نظام نقدي شامل.

يكشف البحث تجاوز المحدثين نقد الأسانيد إلى تحليل المتون، باستخدام الأدوات العقلانية الدقيقة للكشف عن العلل والشذوذ، ومعارضة النصوص لضمان اتساقها مع الموثوق من الروايات.

كما يبرز توافق منهجهم مع التفكير العقلي في معالجة الاختلافات بين الروايات، وتصنيف

Rational Inquiry in the Criticism of Isnāds and Matn among Hadith Scholars: An Analytical Study

Dr. Khalid bin Muhammad Al-Thubayti*

*Associate Professor at the Faculty of the Noble Hadith and Islamic Studies at the Islamic University of Madinah

Abstract

This study investigates the methodology of hadith critics in evaluating prophetic reports, considering it one of the earliest rational frameworks for textual analysis and critique. It focuses on their intellectual instruments—such as comparison, observation, induction, reflection, and analysis—and their function in shaping a systematic and comprehensive critical approach.

The research demonstrates that hadith scholars did not limit their critique to chains of transmission but extended it to the analysis of textual content (matn), employing rational procedures to detect hidden defects and irregularities, and to compare reports in order to ensure their consistency with the most reliable narrations. It further shows how their methodology incorporated rational inquiry in addressing textual variations, classifying hadith, and verifying both the credibility of narrators and the integrity of transmitted texts.

The study concludes that hadith critics contributed to the formation of a pioneering critical model that utilized reasoned scrutiny to examine the authenticity of transmitted evidence, thereby establishing a methodological foundation that continues to inform the development of contemporary research practices.

The research also underscores the importance of engaging with this critical heritage to better understand the tools of verification and analysis employed by hadith scholars in their academic practice, through a close reading of the statements of early authorities which reveal the intellectual procedures they applied in testing and regulating narrations.

Keywords: Reason – Rational inquiry – Hadith scholars – Methodologies.

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.
ويعد:

يمثل منهج المحدثين في نقد الحديث نموذجاً ريادياً للنقد العلمي والتحليل العقلي، فقد كان لهم السبق في تحليل حال الراوي والمروي، من خلال الأدوات الدقيقة التي تخضع للنظر العقلي. واعتمد المحدثون في منهجهم على الأدوات العقلية المتعددة، مثل الملاحظة الدقيقة لسلوك الرواة، والاستقراء التام للنصوص والسياقات، والعرض المقارن للروايات المختلفة، وقد مكنتهم هذه الأدوات من تحليل الرواية سنداً وامتناً لضمان صحتها واتساقها مع روايات الثقات.

كما استخدم المحدثون -فيما يتعلق بأهلية الراوي- قواعد نقدية كالجرح والتعديل لتقييم شخصية الراوي وسلوكه وعدالته، مع الاعتماد على التحليل المنهجي لسلسلة الإسناد.

أما فيما يتعلق بالمروي فقد دققوا في نصوص الأحاديث لمعرفة مدى انسجامها مع المحفوظ من المشهور من السنة، مع بيان علل المتون، مما أرسى قواعد دقيقة لتقييم المتون.

إن هذه المنهجية المتكاملة، التي تجمع بين التحليل العقلي والمعايير المنضبطة، لم تكن مجرد وسيلة لتوثيق الحديث، بل شكّلت نظاماً علمياً شاملاً يبرز أهمية النظر العقلي لدى المحدثين وتوظيف العقل لخدمة موثوقية المنقول، مما يجعل هذا النظام النقدي نموذجاً معرفياً رائداً في الدراسات النقدية.

ويمكن تعريف النظر العقلي بأنه: المنهج النقدي التحليلي الذي يوظف الأدوات العقلية في فحص الأسانيد والمتون معتمداً على الاستقراء، والمقارنة، والملاحظة، والمعارضة، والاستنتاج؛ للكشف عن مدى أهلية الراوي في الضبط والاتصال، وبيان استقامة مرويه واتساقه مع الروايات الثابتة.

ويقوم النظر العقلي على تحليل العلاقات بين الرواة والمرويات، واستنباط القرائن الدالة على أهلية الراوي، واستقامة مرويه، وجعل العقل هو الأداة المساعدة في تمييز الصحيح من السقيم وفق ضوابط النقد الحديثي.

مشكلة الدراسة:

كيف وظّف المحدثون الأدوات العقلية في نقد النصوص لتحديد منشأها وتمييز الصحيح من المعلوم، وكيف أسهمت أدواتهم العقلية في صياغة نظام معرفي شامل يُستفاد منه في مناهج البحث العلمي؟

أهمية الموضوع وسبب الاختيار:

تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على مكانة المحدثين باعتبارهم الرواد في النقد العلمي، فيكشف كيف اعتمدوا منهجاً دقيقاً قائماً على استقرار الروايات وتوثيقها، جعلهم نموذجاً ريادياً في مجال التدقيق العلمي والتحليل النقدي.

كما يسهم البحث في تعزيز الوعي بالأدوات المنهجية للمحدثين التي شكّلت تراثاً نقدياً فريداً يعين الباحثين وطلاب العلم على فهم هذا المجال بدقة.

أما أسباب اختيار الموضوع، فتتمثل في إبراز النظر العقلي في منهج المحدثين، والتركيز على دقة أدواتهم النقدية في تقييم الرواة وفحص الأسانيد والمتون؛ سعياً إلى سد الفجوة في الدراسات المتعلقة بمنهج المحدثين، من خلال تقديم رؤية شاملة لأصالة هذا المنهج دون مقارنته بالمناهج الأخرى، والتأكيد على كونه نموذجاً بحثياً مستقلاً ومتكاملاً.

حدود البحث:

الموضوعية: الكشف عن الأدوات العقلية للمحدثين في نقدهم للأسانيد والمتون، وأثرها في بناء منهج نقدي مستقل.

المنهجية: يعتمد على الاستقراء، والتحليل، والتوصيف والنقد لدراسة مناهج المحدثين.

المكانية: يشمل مدارس الحديث في الحجاز، والعراق، والشام.

المعرفية: يُبرز أصالة المنهج الحديثي دون مقارنته بالمناهج الغربية.

الدراسات السابقة:

اطلعتُ على عدد من الأبحاث، وهي على النحو الآتي:

الأول: الأسس العقلية لمنهج نقد المحدثين، للدكتور حاتم العوني، وهو أحدثها إصداراً⁽¹⁾.

الثاني: مكانة الحسّ والعقل في منهج نقد الحديث، للدكتور عفيف الصبابطي، نائب رئيس جامعة الزيتونة⁽²⁾.

الثالث: مكانة العقل في نقد الحديث عند علماء الحديث، للمؤلف: فتحي حمو إبراهيم دادي بابا⁽³⁾.

(1) الأسس العقلية، لحاتم بن عارف العواني، الناشر: دار المعراج، ط: 1، 1445هـ.

(2) منشور في مجلة المدونة (ص 225)، جامعة الزيتونة، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، 2015م.

(3) الناشر: مجلة دراسات، جامعة عمار تليجي بالأغواط، عدد 35، جوان 2015م.

الرابع: المنهج التحليلي عند المحدثين، للدكتور Abdulaziz KHALEF، أستاذ مساعد، جامعة غازي عنتاب، كلية أصول الدين، قسم الحديث، غازي عنتاب، تركيا⁽⁴⁾.

الخامس: مجال العقل في النقد الحديثي عند المحدثين، للدكتور عز الدين روان، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الشريعة⁽⁵⁾.

السادس: النظر العقلي في قواعد نقد المحدثين، والخلل المنهجي في نقد المتن عند المعاصرين، للمؤلف: محمد ناصيري، مؤسسة دار الحديث الحسنية⁽⁶⁾.

مساهمة البحث:

لم تتناول الدراسات السابقة تحليل نصوص النقد الحديثي لاستجلاء الخطوات المنهجية التي أسست لأحكامهم النقدية باستيفاء وشمول، حيث اقتصر أغلبها على عرض آراء النقاد دون التعمق في الآليات الفكرية التي قادتهم إلى تلك الأحكام.

لأجل ذلك سعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة العلمية من خلال استتطاق نصوص النقاد واستكشاف الأسس العقلية والمنهجية التي اعتمدها في تقييم الرواة والمتون؛ للكشف عن المناهج النقدية الدقيقة التي تميز بها المحدثون، وتبسيط الضوء على الأدوات العقلية التي شكّلت جوهر نقدهم، مما يساهم في تقديم رؤية متكاملة لمنهجهم النقدي، ويوضح كيف بنيت أحكامهم على الأسس الاستقرائية التحليلية الدقيقة، التي تعكس المستوى المتقدم للتفكير المنهجي الدقيق في دراسة الحديث النبوي.

المنهج الدراسي:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، وذلك بجمع المادة العلمية من كتب العلل وكتب التراجم، وتبسيط الضوء على الأدوات العقلية التي استخدمها المحدثون في نقد الأسانيد والمتون، لاستكشاف منهجيتهم في تقييم الرواية والمروية.

(4) الناشر: مجلة كلية العلوم الإسلامية بجامعة أكساري، المجلد / المجلد: 5 أعداد / العدد: 9 يونيو / يونيو 2018 163-185.

ISSN: 2148-5631 e-ISSN: 2148-8134 DOI: 10.30523

(5) تم نشره في مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مخبر الشريعة، جامعة الجزائر، المجلد 14، العدد 5، السداسي الثاني 2022م ص 11 - 44.

(6) منشور في مجلة الواضحة، التي تصدرها دار الحديث الحسنية، بالرباط، المغرب، العدد 7، ص 91.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وثلاثة فصول رئيسية، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة، وفيها: مشكلة البحث، وأهمية الموضوع وسبب الاختيار، وحدود البحث، والدراسات السابقة، والمنهج الدراسي.

الفصل الأول: النظر العقلي فيما يتعلق بالراوي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صفة الراوي، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: العدالة.

- المطلب الثاني: الضبط.

المبحث الثاني: معرفة الرواة، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: طبقات الرواة.

- المطلب الثاني: تمييز الأسماء والكنى - وما في معناهما -.

الفصل الثاني: النظر العقلي المتعلق بصفة الرواية، وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: التحمل والأداء.

- المبحث الثاني: اتصال الإسناد.

الفصل الثالث: النظر العقلي المتعلق بالمروى، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تحليل المروى لوقوع خلل في صيغته، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الشذوذ في المتن.

- المطلب الثاني: الإدراج في المتن.

- المطلب الثالث: القلب في المتن.

المبحث الثاني: أسس تقييم المروى لوجود خلل في معناه، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: اختصار المتن أو روايته بالمنع.

- المطلب الثاني: نكارة المتن.

- المطلب الثالث: مخالفة المتن لخصائص الأسلوب النبوي.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

سائلاً الله - ﷻ - أن يسهم هذا البحث في توضيح ملامح أصول منهج المحدثين، ودحض الافتراءات عليهم.

الفصل الأول: النظر العقلي فيما يتعلق بالراوي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صفة الراوي، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: العدالة.
- المطلب الثاني: الضبط.
- المبحث الثاني: معرفة الرواة، وفيه مطلبان:**
- المطلب الأول: طبقات الرواة.
- المطلب الثاني: تمييز الأسماء والكنى - وما في معناهما -.

المبحث الأول: صفة الراوي، وفيه مطلبان

المطلب الأول: العدالة:

يُعدّ اشتراط العدالة في الراوي أحد الركائز الأساسية التي اعتمدها المحدثون⁽⁷⁾ لضمان أهلية الناقل، واستعملوا في التحقق من ذلك أدوات عقلية دقيقة قائمة على الاستقراء المنهجي للسلوك، والتحليل النقدي للأخبار، والتثبت من حال الراوي عبر الشهادات المتعددة، وقد أسهم هذا المنهج في بناء نظام نقدي منضبط يهدف إلى تنقية الروايات وفق معايير دقيقة تجمع بين الضبط والإتقان في النقل، والاستقامة الأخلاقية والسلوكية للراوي.

وأكد المحدثون أهمية هذا الشرط من خلال ممارساتهم النقدية، حيث أشار إبراهيم النخعي إلى أن الرواة لم يُقبلوا بمجرد النقل، وإنما يُنظر إلى صلاتهم وسمتهم وهيئتهم⁽⁸⁾، مما يدل على أن العدالة تشمل المظهر الدال على التقوى والالتزام، كما وضع عبد الله بن المبارك معايير دقيقة للعدالة، منها: شهود الجماعة، والبُعد عن المُسَكَّر، وسلامة العقيدة، والصدق، والتوازن العقلي⁽⁹⁾.

كما أن أقوال النقاد البارزين مثل الشعبي والثوري تبرز منهج التحقق من صدق الرواة وتمييز العدول من غيرهم، يقول الشعبي في الشاء على الربيع بن خثيم: "كان من معادن الصدق"⁽¹⁰⁾، مما يدل على أن بعض الرواة اشتهروا بسلامة النقل والموثوقية العالية، فاعتبرهم النقاد مرجعاً في الصدق والرواية، وكان الشعبي نفسه دقيقاً في تصنيف الرواة، حيث قال: "حدثني الأعور وكان كذاباً"⁽¹¹⁾، مما يؤكد بأن النقاد لم يترددوا في وصف من عُرف بالكذب حتى لو رَوَوْا عنه، لكن مع التنبيه إلى حاله.

وسار على هذا النهج أيضاً: سفيان الثوري الذي قال عن ثوير بن أبي فاختة: "كان من أركان الكذب"⁽¹²⁾، بالرغم من أن الأعمش كان يروي عنه، مما يدل على وعي النقاد بضرورة الموازنة بين نقد الراوي وقيمة الرواية نفسها، حيث قد تُروى بعض الأخبار عن الرواة الضعفاء لمعرفة مخرجها.

(7) الكفاية، للخطيب (1 / 233).

(8) المصدر نفسه (1 / 369).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3 / 459).

(10) المصدر نفسه (3 / 459).

(11) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (1 / 19).

(12) التاريخ الكبير، للبخاري (2 / 184).

ويتضح من ذلك أن العدالة لم تكن مجرد عنصر ثانوي في قبول الرواية، بل كانت حجر الأساس في نقد الرواة، إذ لم يقتصر النظر على صحة النقل، بل امتد إلى التثبت من شخصية الراوي واستقامته، لضمان موثوقية المنقول.

ويمكن تسليط الضوء على الأدوات العقلية التي استخدمها المحدثون لمعرفة عدالة الرواة من

خلال:

1 - التحقق من عدالة الراوي بسؤاله عن أهل بلده، وسيلة لفهم بيئته وسلوكه العام:

يعتمد المحدثون على الملاحظة الميدانية غير المباشرة من خلال استقصاء آراء أهل بلد الراوي، باعتبارهم الأكثر معرفة به وبخصاله، فقد كان طرح الإمام أحمد مثلاً لهذا الاتجاه، إذ فضل رأي جرير كونه يعرف قطن - الذي يروي عنه المغيرة - عن قرب، فهو من أهل بلده⁽¹³⁾، ويمثل هذا الاستقصاء استناداً إلى مبدأ عقلي يفيد بأن المعرفة الدقيقة عن السلوك الاجتماعي للراوي وسمعته تتطلب ملاحظة متصلة بالبيئة التي عاش فيها، حيث يتيح ذلك معرفة خصاله الظاهرة وقدرته على الالتزام الديني.

فسؤال أهل بلد الراوي عن حاله يُعتبر بمثابة تحقيق نوع من "المصادقية الجماعية" التي تُبنى على ملاحظة المجتمع، وهو ما يعزز إصدار الحكم الصحيح.

وكان هذا مقررًا في مرحلة زمنية متقدمة عندما سأل علي بن المديني سفيان بن عيينة، عن جعفر بن محمد بن عباد بن جعفر، الذي قدم إلى اليمن وروى الناس عنه، فأراد ابن المديني معرفة ما إذا كان معمر قد نقل عنه أحاديث يحيى بن سعيد، فأجابه سفيان بأن جعفر لم يكن صاحب حديث بالمعنى المتعارف عليه، وإنما اعتمد على الكتب التي جمعها ونقل منها، فأكد له معرفته الدقيقة بجعفر، وبأنه لم يكن صاحب حديث، وأنه أعرف به منهم؛ وإنما جَمَعَ كتباً فذهب بها⁽¹⁴⁾.

لقد اعتمد سفيان على الملاحظة الشخصية والتقييم العقلي، حيث استخدم معرفته المباشرة بجعفر كونه مكياً من أهل بلده، ليبين طريقة تحمله، مؤكداً بأنه ليس من أهل هذا الفن، وإنما جمع كتباً لم يتلاقها على طرائق المحدثين، بل وقعت له.

2 - النظر في سير الرواة وتصرفاتهم -تحليل شامل للشخصية والسلوك:-

لجأ المحدثون إلى جمع وتدوين سير الرواة، لتقييم سلوكهم باعتبارهم أشخاص ذوي سمات تؤثر على الرواية، لا مجرد أفراد، وهنا تظهر أداة التحليل التأملي، حيث يتم النظر في سيرة الراوي بكل

(13) العلل ومعرفة الرجال، رواية المروزي وغيره (98).

(14) الكامل في الضعفاء، لابن عدي (371/2).

أبعادها، مِنْ العبادة والزهد، واستتباط دلالات تصرفاته ومدى اتساق سلوكه مع القيم الإسلامية، لإثبات العدالة الدينية.

ويرى ابن معين أن سيرة إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ساهمت في بناء تصوّر عقلي حول مصداقيته وصلاحه -أي في ديانته-، فيُكتب حديثه ولا يُحتج به⁽¹⁵⁾. ووصفه ابن سعد بأنه كان مصلياً عابداً، صام ستين سنة⁽¹⁶⁾. ويُبرز هذا التحليل قدرة المحدثين على إدراك أبعاد الشخصية، فلا يصبح المراقب مجرد ناقل، وإنما مدقق يربط بين السلوك العام والعدالة في سياق يشمل المقاييس الأخلاقية والدينية، ومن هذه الزاوية نشأ علم الجرح والتعديل، الذي يقوم على تحليل أخلاق الراوي وسلوكه ودينه وضبطه؛ للحكم على مدى أهليته في النقل ومقدار الثقة بمروياته. وينبغي التنبيه على أن العدالة الدينية لا تغني وحدها لقبول حديث الراوي، حتى ينضم إليها ركن الضبط والإتقان لما يُروى.

3 - تدوين ما يُخلُ بعدالة الراوي -كشف للنزاهة من خلال متابعة الحياة الشخصية:-

استخدم المحدثون الاستقراء التفصيلي للوقوف على جميع ما يقدح في عدالة الراوي، وذلك بتدوين الملاحظات حول تصرفاته التي قد تعيب نزاهته كالكذب وغيره من العيوب. ويكشف هذا الاستقراء عن الحرص الشديد في جمع البيانات وتحليلها بالتأمل في مراحل حياة الراوي، لا يُكتفى فيه بالنظر إلى سجل ثابت، وإنما برصد فترة زمنية من حياته لضمان عدم تغيّر سلوكه.

ويُظهر هذا المنهج تطبيقاً واعياً لمقياس "التقييم طويل الأمد"، الذي يقوم على ملاحظة سلوك الراوي عبر مراحل زمنية مختلفة، ما يُمكن المحدثين من إصدار حكم عادل بناءً على تغيّر محتمل في سلوك الراوي، كما حدث مع أبي حاتم الرازي الذي غيّر موقفه من سليمان بن أحمد الدمشقي الجُرشي الواسطي، فقد وصفه في رحلته الأولى بأنه كان حُلواً -أي: محمود السيرة-، وعندما سأل عنه في رحلته الثانية قيل له: أخذ في الشرب والمعاذف والملاهي، بعد أن اختلط بقاضٍ كان على واسط، فترك الكتابة عنه بعدما تبدل حاله⁽¹⁷⁾.

(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 / 84).

(16) الطبقات الكبرى، لابن سعد (5 / 412).

(17) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4 / 101).

4 - التفكير التأملي في فرضية الجهالة ومعالجة نقص المعلومات:

لاحظ المحدثون أن بعض الرواة لم يكن مشهوراً بطلب العلم، ولم يُعرف بين العلماء بالعلم والتوثيق، كما أن حديثه لم يُروَ إلا عن طريق راوٍ واحد، مما يستدعي معالجة فرضية جهالة العين بالأدوات العقلية الدقيقة.

وقد لجأوا في هذه المعالجة إلى: التثبت الاستدلالي، فاعتمدوا على رواية اثنين من الثقات عن هذا الراوي المجهول لنفي جهالة العين عنه وإثبات وجوده ضمن شبكة الرواة⁽¹⁸⁾.

فوظف المحدثون هنا التفكير الاستقرائي، معتمدين على أن الأصل في المسلم السلامة والاستقامة، ما لم يظهر قراح لهذا الأصل، ويُظهر هذا النهج دقة المحدثين في تحليل شخصية الراوي؛ لأنهم لا يعتمدون على المعرفة السطحية، وإنما يعتمدون على دراسة وضعه الديني والاجتماعي بدقة وتأنٍ.

واستعمل بعض النقاد -في نظام أكثر دقة-: التحليل التأملي لعلاقات الراوي، من خلال تتبع مَنْ يروي عنه، فجعلوا الرواة الذين وُصفوا بالثقة والعلم والتثبت وبتورعهم من نقل الرواية إلا عن ثقات كابن سيرين والشعبي، معياراً يؤكد موثوقية الراوي ويرفع عنه الجهالة⁽¹⁹⁾، ويعتمد هذا التحليل على مبدأ الثقة المتناقلة، إذ تُعدُّ رواية الثقات عن الراوي المجهول علامة دالة على عدالته ومصداقيته.

واعتمد المحدثون أيضاً: التفكير النقدي لرفض الرواية إذا جاءت من راوٍ لم يتورع في النقل عن شخصيات مجهولة أو ضعيفة، مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق، فهؤلاء يروون عن مجهولين⁽²⁰⁾.

ورأوا أن ارتباط الراوي بأوساط غير موثوقة قد يشير إلى ضعف في توثيقه، مما يدفعهم إلى رفض روايته، واستطاعوا بهذه الطريقة تمييز الجهالة عن المعرفة، وضمان ارتباط الراوي بدوائر علمية جديرة بالثقة، مما يُضفي على رواياته درجة عالية من الموثوقية.

5 - معايير سلب العدالة من خلال تحليل السلوك الشخصي:

اعتمد المحدثون على معايير دقيقة لإسقاط العدالة عن الرواة، وفق أدوات عقلية مثل الاستقراء، والملاحظة، والتحليل النقدي، للتمييز بين الكذب المتعمد والأخطاء الناجمة عن الغفلة، واعتبروا

(18) قال الدارقطني في كتاب «السُّنَن»: وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر يُنفرد بروايته رجلٌ غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان رواه عدلاً مشهوراً، أو رجلٌ قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته: ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذٍ معروفاً، فأما مَنْ لم يُروَ عنه إلا رجل واحد -انفرد بخبر- وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يُوافقه غيره، والله أعلم.

(19) بتصرف شرح علل الترمذي، ابن رجب (377/1-378).

(20) المصدر نفسه.

الكذب المتعمد سبباً قاطعاً لإسقاط العدالة ، كما في حكم أبي حاتم على أحمد بن إبراهيم الحلبي ، حيث قرر بأن: أحاديثه باطلة موضوعة... يدل حديثه على أنه كذاب⁽²¹⁾.

ومن المعلوم عندهم أنّ الكذب المتعمد يُعرف -في بعض صورهِ- بمخالفة أحاديث الراوي للأصول المقررة ، وقد بدا ذلك جلياً في رواياته؛ إذ كشف التتبع عن نمط من الاختلاق دلّ على تعمّده الكذب فأسقطت عدالته بالكلية ، فكان حديثه شاهداً على كذبه.

وقد فرّق النقاد بين الكذب المتعمد وبين ما يقع بسبب الغفلة ، فمن ذلك قول الإمام أحمد في عباد بن كثير الثقفي: "روى أحاديث كذب لم يسمعها ، وكان من أهل مكة ، وكان رجلاً صالحاً" ، فقيل له: كيف يروي ما لم يسمع؟ فقال: "البلاء والغفلة"⁽²²⁾ ، فهذا الحكم مبني على الملاحظة الدقيقة لتصرفات الراوي ، وعلى التحليل العقلي الذي يميز بين قصد الكذب وما ينتج عن غفلة ، حيث رأوا أن روايته للباطل لم تكن عن تعمّد ، بل عن سذاجة وغفلة.

وقال ابن معين في عطاء بن عجلان العطار: "لم يكن بشيء ، وكان يوضع له الحديث: حديث الأعمش ، عن أبي معاوية الضري غيرهِ ، فيحدث بها"⁽²³⁾.

ويكشف هذا تقرير عن استعمال المقارنة بين الروايات والاستقراء للمرويات ، إذ تبين أنه يقبل التلقين ولا يميّز بين ما هو ثابت وما هو مدسوس ، فدلّ كلامهما على أن مثل هؤلاء لم يتعمّدوا الكذب ، وإنما وقعوا فيه بسبب الغفلة أو قبول التلقين ، فكان ضعفهم من جهة الضبط لا من جهة العدالة.

كذلك استخدم المحدثون أدوات عقلية دقيقة في نقد الرواة من خلال تصنيف المعاصي واستقراء أحوالهم ، حيث ميّزوا بين المعاصي التي تحتمل التأويل وتلك التي لا تُحتمل ، فقد رفض يحيى بن معين توثيق عمر بن سعد بن أبي وقاص بسبب ضلوعه في قتل الحسين عليه السلام⁽²⁴⁾ ، معتبراً أن هذا الفعل يُسقط عدالته قطعاً ، كما أسقط العدالة عن يعقوب بن حميد بن كاسب رغم إتيانهِ ، لأنه أُقيم عليه حدٌ⁽²⁵⁾ ، مما عدّه علامة على الفسق ، لكن مصعب الزبيري اختار تأويلاً مخالفاً بقوله: "إنما حده الطالبيون في التحامل ، وليس حدود الطالبيين عندنا بشيء لجورهم ، وابن كاسب ثقة مأمون"⁽²⁶⁾ ، مما يعكس مبدأ التأمل في السياق والظروف السياسية.

(21) الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم (2 / 40).

(22) المصدر نفسه (6 / 84).

(23) تاريخ يحيى بن معين ، رواية الدوري (الرقم: 5270).

(24) الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم (6 / 111 - 112).

(25) المصدر نفسه (9 / 206).

(26) تاريخ ابن أبي خيثمة (رقم: 1056).

فظهر من ذلك عدم اكتفاء المحدثين بإثبات الضبط والإتقان في الرواية، وإنما اعتمدوا على التحليل العقلاني الشامل لتحديد مدى مطابقة سلوك الراوي لمعايير العدالة، مما أتاح لهم بناء نظام نقدي متكامل يضمن نقاء الرواية واستبعاد الرواة غير المؤهلين.

المطلب الثاني: الضبط:

يُعدُّ الضبط من الأدوات العقلية المستخدمة في منهج المحدثين لتقييم الرواة، وتقوم على التأمل الاستنتاجي، والملاحظة المنهجية، والاستقراء متعدد الأبعاد، والتصنيف المعياري، والتحليل المقارن، والتأويل السياقي.

ولم تكن هذه الأدوات مجرد وسائل نقدية فقط، وإنما كانت آليات عقلية متقدمة أثبتت دقتها في تحقيق أعلى مستويات التوثيق للوصول إلى رسم حدود الضبط، وذلك وفق الخطوات الآتية:

1. التأمل الاستنتاجي - تمييز الصلاح عن الضبط في نقل الحديث -:

اعتمد المحدثون على أداة التأمل الاستنتاجي لتمييز مدى موثوقية الرواة الصالحين في قدرتهم على ضبط الحديث، ولم يكتفوا فقط بالحكم على صلاح الراوي في دينه، عبر التأمل في المواقف المتعددة للرواة، بل استنتجوا أن حسن النية وحده قد يؤدي إلى قبول الروايات من مصادر غير موثوقة. قال يحيى بن سعيد القطان: "ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث"⁽²⁷⁾، فأشار إلى أن الراوي الصالح -بسبب حسن ظنه وسلامة قلبه⁽²⁸⁾- قد لا يتشكك في المرويات التي تصله، حتى إن كانت من الضعفاء أو الكذابين.

فالتأمل في سلوك الرواة الصالحين مكّن المحدثين من الوصول إلى استنتاج مفاده: أن الصلاح الشخصي يجب أن يترافق مع ضبط الرواية، لأن التفريق بين الصلاح الظاهري والدقة العلمية في النقل هو معيار أساسي لضمان صحة الحديث، دون التهاون في اشتراط العدالة والضبط معاً.

2. الملاحظة المنهجية - مقارنة الروايات لتحديد دقة النقل -:

تعد الملاحظة المنهجية حجر الزاوية في نقد الحديث، إذ لم يكتفِ المحدثون بالملاحظة السطحية للروايات، بل طبقوا منهج المعارضة بين الروايات، وقارنوها بنصوص الرواة الثقات، لتحليل مدى دقتها وتوافقها مع معايير الضبط، بل إن أكثر المتكلم فيهم لم يضعفهم الحفاظ إلا لمخالفتهم للأدلة⁽²⁹⁾،

(27) الكامل في الضعفاء، لابن عدي (1/ 339).

(28) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (1/ 226).

(29) الموقضة، للذهبي (ص: 52) ينظر: التكيل، للمعلمي (1/ 66).

فنرى يحيى بن معين يطبق هذا النوع من الملاحظة عندما قارن روايات إسماعيل بن علية بأحاديث الثقات، وتوصل إلى أن روايته متسقة ومستقيمة⁽³⁰⁾.

ولا تُظهر هذه الملاحظة المقارنة قدرة المحدثين على رصد الاتساق السطحي فقط، بل تكشف توظيفها كأداة للتحقق من أن الراوي قادر على نقل الحديث دون انحرافات غير مقبولة.

3- المقارنة الاستقرائية -تقييم حديث الراوي غير المعروف-

يلجأ المحدثون إلى استراتيجية المقارنة الاستقرائية عندما يكون الراوي غير معروف، من خلال مقارنة رواياته بروايات الثقات المعروفين بـ"أهل الحفظ"، وتتم هذه العملية بطريقة استقرائية؛ فيجمع النقاد عدداً من روايات الراوي ويقارنونها بالمصادر الأخرى الموثوقة، فإن وجدوا بأن أحاديثه تتوافق مع روايات الثقات اعتبروا هذا دليلاً على دقة حديثه، حتى إن كان الراوي شخصاً غير مشهور في دوائر النقد.

قال ابن معين عن حاجب بن الوليد: "لا أعرفه، وأما أحاديثه فصحيحة"⁽³¹⁾، إذ استقرأ ابن معين أحاديث حاجب بمقارنتها مع روايات الثقات، فتوصل إلى أن توافقه مع روايات أهل الحفظ يمنحها الموثوقية، كذلك قال أبو حاتم الرازي عن محمد بن مسلمة الكوفي: "هو شيخ، لا أعرفه، وحديثه ليس بمنكر"⁽³²⁾.

4- الاختبار المتعدد الأبعاد -اختبار ثبات الراوي عبر الزمن-

اعتمد المحدثون تكرار امتحان الراوي في حفظه؛ لمراقبة استمرارية ضبط الراوي في فترات زمنية متفاوتة، فكانوا يُخضعون رواياته للمراجعة الدورية للتحقق من ثبات النص في ذاكرته، والتأكد من عدم وقوعه في التغييرات العارضة، وقد عبّر شعبة عن هذا المنهج بقوله: "سمعت من طلحة بن مُصَرِّفٍ حديثاً واحداً، وكنت كلما مررت به سألتُه عنه، فقليل له؛ لم يا أبا بسطام؟ قال: أردت أن أنظر إلى حفظه، فإن غير فيه شيئاً تركته"⁽³³⁾، ويُظهر هذا حرص المحدثين على اختبار ثبات روايات الراوي بمرور الزمن، كما يشير إلى أن مَنْ يحافظ على استمرارية ضبطه عبر الزمن يُعد ضابطاً موثقاً، بينما مَنْ يقع في التغيير يُعدُّ ضعيفاً.

(30) معرفة الرجال، رواية ابن مُحَرِّز (2/ 39).

(31) تاريخ بغداد، للخطيب (9/ 190).

(32) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (7/ 276 / 1495)، ومثله في (2/ 517) (2/ 532).

(33) الكفاية، للخطيب البغدادي (1/ 288).

ويكشف هذا النهج عن عمق التحليل النقدي لدى المحدثين، لاعتمادهم الزمن معياراً دقيقاً لفحص ضبط الراوي، مما أتاح لهم تقييم مدى ثبات النصوص المنقولة عبر الأجيال، والتأكد من عدم تأثرها باللوهم أو التغيير التدريجي⁽³⁴⁾.

المبحث الثاني: معرفة الرواة، وفيه مطلبان

المطلب الأول: طبقات الرواة:

اعتمد المحدثون على منهج نقدي دقيق في دراسة أصحاب الشيوخ والمرويات عنهم، فلم يكن مجرد النقل عن الشيخ كافياً، بل تطلب الأمر تحليلاً عقلياً عميقاً لتقييم الراوي وفق معايير متعددة، منها: درجة الضبط، وكثرة الرواية، ومدى ملازمة الراوي لشيخه، ومدى دقة السماع، والتفاوت بين تلاميذ الشيخ الواحد.

واستخدم المحدثون الاستقراء المنهجي لمرويات التلاميذ عن الشيخ الواحد، فقد روى جماعة عن الزُّهري، منهم: عقيل، ويونس بن يزيد، وصالح بن كيسان، وشعيب بن أبي حمزة، ولما سُئِلَ ابن معين عن هؤلاء قال: شعيب بن أبي حمزة أعلم بالزهري من عقيل ويونس وصالح بن كيسان، وقال ابن معين: أصحاب الزهري الذين يُعتمد عليهم: مالك بن أنس، ومَعْمَر، ويونس، وعقيل، والزييري، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة: صغير ليس به بأس.

وقال ابن المبارك: ما رأيتُ أحداً أعلم بحديث الزهري من معمر؛ إلّا يونس ذاك؛ فإنه كتب كل شيء⁽³⁵⁾.

فهذه المقارنة الدقيقة بين الرواة تتيح تصنيفهم بناءً على الضوابط العلمية التي تكشف الفروق بين درجات التوثيق القائمة على التحليل النقدي والتثبت من المرويات.

قال يحيى بن معين: ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس، فما خالف فيها الناس ضربت عليه⁽³⁶⁾، وأشار أحمد بن حنبل إلى أن يحيى بن سعيد كان عالماً بحديث سعيد بن أبي عروبة⁽³⁷⁾. وتعدُّ معرفة أصحاب الرواة في الرواية عن شيخ لهم مرحلة تأمل ومقارنة داخلية بين الروايات لاكتشاف الاضطراب والتناقض في بعض صورها.

(34) ينظر: الأنوار الكاشفة، للمعلمي (ص: 90).

(35) تاريخ ابن معين، رواية ابن حزم (1/ 121).

(36) التاريخ، ليحيى بن معين رواية الدوري (رقم: 1527).

(37) العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله (رقم: 2571).

وقد ردَّ وكيع على حديث نُسب إلى سفيان الثوري بقوله: "ليس هذا سفيان الذي سمعنا نحن منه" (38)، ويُبرز هذا التحليل الدقيق مصادر النقل وتحديد الأخطاء في نسبة المرويات إلى الشيوخ. وأكدَّ محمد بن عبد الرحمن الهروي عناية النقاد بالبحث عن أجل أصحاب الشيوخ، من خلال التأريخ والتسلسل الزمني لأصحاب الشيوخ، فمن ذلك: تتبع الهروي أصحاب ابن عيينة بعد وفاته، واعتبر الحميدي الأوثق بينهم (39)، مما يُظهر إدراكهم بأن الرواة يتفاوتون في الفهم والإتقان، وربما ضعف الحفظ مع مرور الزمن.

المطلب الثاني: تمييز الأسماء والكنى "وما في معناهما":

إنَّ ضبط الأسماء ومعرفة المتشابه منها وتمييز المتفق لفظاً والمختلف مسمًى والتعرف على الألقاب والكنى والأنساب، من أبرز القضايا المحورية التي شغلت اهتمام أئمة نقد علوم الحديث، فقد أدرك المحدثون أن الأسماء تمثل عنصراً جوهرياً في سلسلة الإسناد، ما جعل ضبطها يتسم بأهمية خاصة، لا سيما أن الأسماء لا تُستدرك بالقياس أو بالسياق، كما يحصل مع النصوص الأخرى من الاستيعاب، لاعتماد ضبط الأسماء على النقل الدقيق.

وتؤكد هذه العناية الاستثنائية الوعي النقدي العميق، لما يسببه أي خطأ أو تصحيف في الأسماء من إسقاط راوٍ أو إدخال آخر في السند، مما يغير تماماً من طبيعة الحكم على الحديث، قال الإمام أحمد فيما نقله عنه أبو طالب: كل ما رواه ابن جريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة، فهو عمر بن عطاء بن وزار، أما ما رواه عن عمر بن عطاء عن ابن عباس، فهو عمر بن عطاء بن أبي الخوار (40)، وكان هذا الأخير كبيراً وثقة (41)، بينما عمر بن عطاء بن وزار ليس بقوي في الحديث (42)، وأكد الإمام أحمد بأن ابن أبي الخوار لم يرو عن عكرمة شيئاً، ومن نسب ذلك إليه فقد أخطأ.

لقد وظف النقاد أدوات عقلية دقيقة مثل الاستقراء التام، فقاموا بتتبع الروايات المختلفة للرواة، لتحديد الصيغ الصحيحة لأسمائهم وألقابهم، كما اعتمدوا على التفكير الناقد، إذ قارنوا بين الروايات المختلفة التي تحمل أسماء متشابهة للتأكد من هوية الراوي وسلامة نقله. ويُظهر ما نقله العلماء عن علي بن المديني وغيره منهجية دقيقة تقوم على استخدام الأدوات العقلية كالتحليل النقدي والمنطق الاستدلالي والوعي السياقي.

(38) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (1 / 121).

(39) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5 / 57).

(40) ينظر تهذيب الكمال، للمزي (21 / 464)، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله (رقم: 4421).

(41) التاريخ، ليحيى بن معين رواية الدوري (رقم: 400).

(42) العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله (رقم: 5409).

وأشار علي بن المديني إلى "أشد التصحيف في الأسماء"⁽⁴³⁾، مما يبرز أهمية ضبط الأسماء للحفاظ على الأهلية العلمية، لأن التصحيف - خاصة في الأسماء - يؤدي إلى اختلاط الروايات وتشويشها، وهو ما استدعى اعتماد المحدثين للأدوات العقلية الدقيقة، مثل الاستقراء المنهج، لتتبع مرويات الرواة وتوثيق أسمائهم.

وتُبرز قصة أبي عبد الله الجمار التي نقلها علي بن المديني منهج التعليم الاستقرائي القائم على الملاحظة، فقد نبّه الجمار الحاضرين إلى ضرورة التفريق بين الأسماء المتقاربة مثل "أُسَيْدًا، وأُسَيْدًا"، وأُسَيْدًا"⁽⁴⁴⁾، مما جعل المديني يعتني بتقبيد الأسماء لضمان دقة النقل.

ويكشف هذا النهج أهمية التحليل الإملائي باعتباره جزء من النقد النصي، حيث تُستخدم فيه أدوات مثل التقبيد والتفريق الإملائي لضبط النصوص، وقد أشار الإمام أحمد إلى عناية يحيى بن سعيد بـ"تشكيل الحرف إذا كان شديداً"⁽⁴⁵⁾، وهو منهج يعكس الوعي البنيوي للنصوص، فالتشكيل كان أداة تُستخدم لتجنب الخطأ في الحالات الملتبسة، وهو منهج عملي يتناسب مع التفكير النسقي في التعامل مع النصوص.

وتُبرز هذه النصوص بوضوح الأدوات العقلية المتنوعة، كالاستقراء المنهج لتحديد المصادر الضعيفة أو القابلة للتصحيف، والمنهج الجدلي لتوضيح الفروق اللغوية أو السماعية، والتقييم السياقي لضبط الحاجة إلى النقط أو التشكيل، كما يظهر فيها التحليل النصي الذي يعتمد على استدراك الأخطاء وتحليلها ضمن السياقات المناسبة، ويؤكد هذا التوجه العلمي وعي المحدثين بأهمية الأسماء والألفاظ في الحفاظ على وحدة النص وسلامته.

الفصل الثاني: النظر العقلي المتعلق بصفة الرواية، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التحمل والأداء.
- المطلب الثاني: اتصال الإسناد.

المطلب الأول: التحمل والأداء:

يستلزم الوثوق في المنقول استنبات سلامة النقل؛ لذلك قام النقاد بعملية استقراء دقيق، استعملوا فيها الأدوات العقلية التي تشمل: الملاحظة، والاستنتاج، والمقارنة، والتحليل السياقي.

(43) أخرجه أبو أحمد العسكري في أخبار المصنفين (ص: 32 - 33).

(44) تصحيقات المحدثين، للعسكري (ص: 13).

(45) تاريخ بغداد، للخطيب (14 / 201)، تلخيص المتشابه في الرسم، له أيضاً (1 / 3).

وقد أسهم النقاد الأوائل في تطوير المنهجيات النقدية التي تعالج ثلاث مراحل هي: تلقي الخبر، وما بين التحمل والأداء، والأداء، لما لهذه المراحل من أثر مباشر على صحة النقل، واعتمد هذا المنهج على تقسيم الأخطاء وتحليل أنماطها للوصول إلى تقييم عادل ودقيق في الحكم على الرواة.

أولاً: مرحلة تلقي الخبر: وهي الأساس الذي يُبنى عليه صحة الرواية، ويعتمد النقاد فيها على الأدوات العقلية الدقيقة لتقييم الراوي وأدائه أثناء السماع، للتأكد من كون النقل دقيقاً وخالياً من الغفلة أو التحريف، وتتمثل هذه الأدوات في الملاحظة الدقيقة لحال الراوي.

لقد أولى النقاد عنايتهم بملاحظة حال الراوي أثناء التلقي، للتأكد من أنه في حالة من التيقظ والانتباه التام، ومن ذلك قول الإمام أحمد عن ابن وهب: "رأيت ابن وهب، وكان يبلغني تسهيله في السماع، فلم أكتب عنه شيئاً"⁽⁴⁶⁾، مع أنه وُصف بكونه ثقة⁽⁴⁷⁾، إلا أن تساهله في السماع جعله موضع شك، كما وصف ابن معين قرّة بن عبد الرحمن بأنه كان يتساهل في السماع⁽⁴⁸⁾، ما يؤدي إلى إدخال ما ليس من حديث الشيخ.

وتتسبب غفلة الراوي أو نقص انتباهه أثناء التلقي في تشويش بالنصوص أو خلط بين الأحاديث، وهو ما دفع النقاد إلى استبعاد روايات مَنْ يظهر عليه التساهل أو عدم الانتباه أثناء السماع.

وتنبه النقاد إلى ظاهرة دقيقة في التحمل، وهي اتكال بعض الرواة على سماع غيرهم، إذ كان بعضهم يحضر مجلس السماع دون أن يسمع الحديث سماعاً مباشراً أو يكتبه عن الشيخ بنفسه، ثم يأخذ كتاب غيره ويروي منه، معتمداً على ما كتبه أو سمعه غيره.

ويؤدي هذا التساهل إلى تطابق الخطأ بين راويين، فيظن الناظر لأول وهلة أن اتفاقهما دليل على صحة الرواية، بينما هو في الحقيقة اتفاق على الخطأ ناتج عن اعتماد أحدهما على سماع الآخر.

وقد واجه النقاد هذه الظاهرة بالتحليل الدقيق والمقارنة بين الروايات، فكانوا يعرضون أوجه الاختلاف والاتفاق، ويميزون ما كان ناتجاً عن السماع الصحيح مما كان عن الاتكال.

فقد روى عبد الله بن المبارك، عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن عبد الله بن صفوان، عن عبد الله بن يزيد قال: كنا وقوفاً بعرفات، فجاء ابن مَرْجَع، فقال: كونوا على مشاعركم.

(46) العلل، رواية المروزي وغيره (رقم: 118).

(47) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5 / 188).

(48) تهذيب التهذيب، لابن حجر (3 / 438).

قال يعقوب الفسوي: "فذكرت ذلك لصدقة بن الفضل، فقال: هذا من ابن المبارك؛ غُلِطَ فيه، قلت له: فإن علي بن الحسن بن شقيق قال: سمعته من سفيان مثله؟ فقال صدقة: اتَّكَلَّ على سماع غيره" (49).

والمحفوظ هو رواية الحميدي عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن أمية، عن يزيد بن شيبان، قال: أتانا ابن مربع الأنصاري (50).

ويكشف هذا النصُّ المنهجَ النقدي الدقيق الذي اعتمد فيه يعقوب بن سفيان على الملاحظة والمقارنة والاستنتاج لتحديد خطأ عبد الله بن المبارك في رواية الحديث، فلاحظ يعقوب التباين بين رواية ابن المبارك التي تضمنت تغييراً في السند بجعل الحديث عن عمرو بن عبد الله بن صفوان، عن عبد الله بن يزيد، وبين الرواية المحفوظة عن عبد الله بن صفوان، عن يزيد بن شيبان، من خلال مقارنة الأسانيد، وظهر له بأن رواية ابن المبارك ورواية علي بن الحسن بن شقيق تتطابقان في الخطأ، مما يشير إلى اعتمادهما على السماع من غيرهما دون ضبط مباشر، وقاد هذا التحليل إلى الاستنتاج بأن الخطأ ناتج عن النقل غير المباشر والاتكال على مصدر مشترك، مما يعكس براعة النقاد في استخدام هذه الأدوات العقلية للكشف عن العلل الخفية وضبط الروايات بمنهج معرفي متكامل.

ثانياً: مرحلة ما بين التحمل والأداء: لم تكن الكتابة وصيانة النصوص مجرد أدوات آلية في منهج النقد الحديثي، وإنما كانت جزءاً من عملية عقلية واسعة تتضمن الملاحظة، والتحليل المقارن، فقد كشفت النصوص المأخوذة عن النقاد كالإمام أحمد بن حنبل، وابن المبارك، وأبي زرعة وغيرهم عن جانب حيوي في منهج النقد الحديثي، وهو اعتماد الكتابة والتوثيق وسيلةً أساسيةً لضمان دقة الرواية، لأن تحليل هذه النصوص وملاحظتها بدقة يُبرز عدة مستويات لفهم أهمية الكتابة وصيانة النصوص؛ لأسباب:

1/ مرجعية الكتابة للتحقق من الرواية: فقد كانت الكتابة معياراً للثبوت من صحة الحديث في حالة وقوع الخلاف أو الخطأ، ونرى ذلك بوضوح في وصف يزيد بن هارون للرواة البصريين: إذا اختلفوا في حديث نطقوا بكتاب عبد الوارث (51)، وقول عبد الله بن المبارك: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة، فكتاب غندر حَكَمٌ فيما بينهم" (52)، ويشير هذا إلى أهمية النص المكتوب في حسم النزاعات الحديثية باعتباره المرجع الخالي من أوهام الحفظ.

(49) المعرفة والتاريخ، للفسوي (2 / 211).

(50) أخرجه أبو داود في السنن (رقم: 1919)، والترمذي في الجامع (رقم: 883).

(51) التمييز، لمسلم (رقم: 30).

(52) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (1 / 271).

2/ صيانة الكتاب وتحقيق ضبطه: حرص العلماء على العناية الفائقة بكتبهم لتجنب التصحيف

أو التغيير، ونرى ذلك في إشادة الإمام أحمد بكتب شعيب بن أبي حمزة، واصفاً إياها بأنها "منضبطة مقيّدة"⁽⁵³⁾، مع استخدام الشكل والنقاط لتجنب الاستعجام، كما وصف أحمد يحيى بن سعيد بأنه يُشكل الحرف إذا كان شديداً، وهو ما أكدّه أيضاً في حديثه عن محدثي البصرة مثل: عفان وبهز⁽⁵⁴⁾. ورد الإمام أحمد على خطأ وقع من أبي الوليد بقوله: "فرددنا عليه، فرجع إلى ما قلنا له"⁽⁵⁵⁾، وأوضح أن غياب النقاط والشكل في كتاب أبي الوليد أدى لتصحيفه، مما يعكس ضرورة الضبط الكتابي، فالعناية بالكتاب لم تكن مجرد ضبط شكلي، وإنما كانت وسيلة لضمان سلامة النصوص، تدل على عقلية احترازية دقيقة.

3/ الكتابة بديل للحفظ الضعيف: لقد كانت الكتابة في حالات ضعف الحفظ أو الغفلة هي

الحل لتعويض هذا النقص، كما في قول أحمد بن حنبل عن حاتم بن إسماعيل: "حاتم أحب إلي من الدراوردي، إلا أن كتابه صالح"⁽⁵⁶⁾، كذلك ورد في حديثه عن أبي عبيدة الحداد: "لم يكن صاحب حفظ، وكان كتابه صحيحاً"⁽⁵⁷⁾، فالكتابة هنا لا تُعتبر مجرد أداة قانونية، بل وسيلة أساسية تعطي الراوي موثوقية.

4/ الإشكالية الناتجة عن الإلحاق في الكتب: ظهرت مشكلة التلاعب أو الإلحاق بالنصوص

المكتوبة رغم، فقد ورد أن محمد بن جابر ألهم بإلحاقات بين السطور⁽⁵⁸⁾، ما أثر على قبول حديثه، فكانت هذه الإلحاقات عند النقاد ظاهرة واضحة، وتم الحكم على نصوصه بناءً على ملاحظتها، مما يبرز قيمة ودور الملاحظة والتدقيق العقلي في الحكم، والذي يكشف كيفية استخدام الأدوات العقلية مثل الملاحظة الدقيقة والمقارنة المنهجية في النصوص، فعندما اكتشف الإمام أحمد الإلحاقات بين السطور⁽⁵⁹⁾ استخدم ملاحظته المباشرة للنصوص المكتوبة في الحكم على الرواية، مما يعكس المنهجية التحليلية الصارمة.

(53) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (2 / رقم: 2277).

(54) تاريخ بغداد، للخطيب (14 / 201).

(55) اللعل ومعرفة الرجال . برواية عبد الله (2 / 396 رقم: 2642).

(56) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6 / 24).

(57) تاريخ بغداد، للخطيب (12 / 247).

(58) المجروحين، لابن حبان (2 / 270).

(59) اللعل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله (2 / 370 رقم: 2644).

ثالثاً: مرحلة الأداء:

اعتمد النقاد الأوائل في التثبت من سلامة النقل على منهجية دقيقة تركز على: معارضة روايات الراوي بروايات الثقاة المعروفين بالحفظ والإتقان، للوصول إلى الحكم الصحيح على الراوي والمتن، أو على معارضة روايات الراوي عبر أزمنة مختلفة لمعرفة مدى ثباته واتساق نصوصه، وكذلك على معارضة أحاديث الراوي باعتبار البلدان، وتحليل علاقاته بشيوخه وتلاميذه وأسرتة، مما يتيح فهم العوامل المؤثرة على ضبطه.

ويقوم هذا المنهج على الأدوات العقلية المتعددة التي تشمل المقارنة الدقيقة لاكتشاف نقاط الاتفاق والاختلاف، والملاحظة الدقيقة لضبط اضطرابات النصوص، والتحليل الشامل لاستقراء الظروف البيئية والجغرافية المؤثرة.

وأشار الشافعي إلى أن اشتراك الرواة في الرواية عن شخص واحد يُبرز ضبط مَنْ وافق الثقاة وضعف مَنْ خالفهم، مؤكداً أن اختلاف الروايات يُفسر بموازنة المحفوظ بالغلط بناءً على موافقة الثقاة ووجود قرائن تدعم أحد الجانبين⁽⁶⁰⁾.

وتُعدُّ معارضة الروايات وفق المنهج التحليلي المتعلق بالمروي الوسيلة الأساسية لتحديد مستوى ضبط الراوي وتصنيف حال رواياته، وقد تجسّد هذا المنهج في المقولة المشهورة في هذا الباب: إن الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه، وهو ما كان يردّه الأئمة كالإمام أحمد وعلي بن المديني، وكذلك يحيى بن معين⁽⁶¹⁾.

لقد كان النقاد -نتيجة لهذا الاستقراء الدقيق- يصنّفون حال الراوي من حيث موافقة روايته لرواية الثقاة، أو تفرد بالرواية، أو مخالفته لغيره، ويبنون بناءً على ذلك حكمهم في قبول حديثه أو رده.

واستخدم النقاد في ذلك الأدوات العقلية، مثل التحليل لفهم أسباب التفرد أو المخالفة، والتأمل العميق لتقييم القرائن التي دعت الراوي للتفرد أو المخالفة.

ويمرُّ الراوي عند الأداء بمراحل من التثبت: تبدأ باستحضار النص كما تلقاه، ثم التثبت من إلقائه بدقة دون تغيير أو تحريف، فلا يُمكن الحكم على صحة الروايات إلا بمعرفة أحوال الرواة، ثم تحديد مواطن الخطأ من القرائن الواضحة، الذي يعتمد في قبول الخبر على انتفاء الغفلة والمظان التي قد تشير إلى الخطأ، مما يجعل الخبر مستقيماً بذاته مستحقاً للقبول.

وتتعدد المهارات العقلية التي يدعمها التيقظ، فتشمل: الملاحظة الدقيقة، والتحليل الشامل، والاستقراء التام، ومعرفة السياق، والتفسير السياقي، والمعالجة النقدية.

(60) الرسالة، للشافعي (ص: 383).

(61) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب (2 / 212).

ويُظهر هذا التيقظ أهمية كبرى في كشف أخطاء الرواة من خلال ملاحظة مظاهر التفرد التي تشير إلى انفصال النص عن المؤلف، والمخالفة التي تدل على خروج الرواية عن نصوص الثقات، ويُستعان بالأمرين على إدراك الخطأ ووقوع الوهم مع القرائن التي تنضم إلى ذلك، مما يجعل النقد الحديثي أداة دقيقة لحفظ النصوص النبوية وضمان وصولها بصورتها الصحيحة. وتنبه النقاد بعد استقرار وتأمل إلى أن التفرد يخضع لقرائن وأدلة يُنظر لها من خلال ثلاث ركائز أساسية، هي:

أولاً: حال الشيخ المتفرد عنه.

ثانياً: حال التلميذ المتفرد.

ثالثاً: حال الرواية ومدى استقامتها.

ونظر المحدثون في حال الشيخ المتفرد عنه وفق منهج دقيق في قبول تفرد الراوي، فلم يكن مجرد التفرد سبباً للرد، وإنما اعتمدوا في ذلك على المعايير العقلية النقدية، والتي من أبرزها: كثرة المرويات، وثقة الراوي، واستقامة المروي، وتجلي ذلك في تعاملهم مع المكثرين والثقات الذين تفردوا بالأحاديث، معتمدين على الاستقرار والتثبت والموازنة النقدية في تقييم مدى قبول رواياتهم. وبالتالي في حال الشيخ المتفرد عنه نجد أن علي بن المديني قد ناقش تفرد شياخة عن شعبة في حديث بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر في الدباء، حيث أشار إلى أنه شيخ صدوق رغم كونه مرجحاً، ثم قال: "لا نكر لرجل سمع من رجل ألفاً أو ألفين أن يجيء بحديث غريب"⁽⁶²⁾، مما يعكس إدراك المحدثين لأثر الكثرة في ضبط الروايات، حيث يُعد المكثّر أقدر على حفظ بعض الغرائب مقارنة بالقل من الرواية.

وسُئل يحيى بن معين عن تفرد عبد الملك بن أبي سليمان برواية حديث عطاء عن جابر في الشفعة، فأجاب قائلاً: "هو حديث لم يحدث به أحد إلا عبد الملك، وقد أنكره الناس عليه، ولكن عبد الملك ثقة صدوق، لا يُرد على مثله"⁽⁶³⁾، وهنا يظهر ميزان النقد الحديثي، حيث أنكر النقاد التفرد، لكنهم في الوقت ذاته راعوا ثقة الراوي وسلامة مرويه المتفرد به، مما جعل تفرد غير موجب للرد. ويتضح من ذلك اعتماد الأئمة على الأدوات العقلية المتعددة، ومنها: الاستقرار لروايات الراوي، وتحليل مدى كثرة حديثه، والنظر في اتساق مروياته مع روايات الثقات، مما مكّنهم من التفريق بين التفرد المقبول والمردود.

ويبرز هذا النهج العقلانية النقدية في علم الحديث، فلم تكن أحكامهم تُصدر جزافاً، بل استندت إلى المقاييس التحليلية الصارمة التي تحفظ التوازن بين التثبت والإنصاف.

(62) العلال، للترمذي آخر "الجامع" (6/ 254 - 255).

(63) تاريخ بغداد، للخطيب (12 / 134).

وبالتأمل في حال التلميذ المتفرد، فإن كان من الثقات المتقنين لحفظهم كالإمام شعبة عدّ تفردّه مقبولاً في حالة استقامة روايته، فقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث رواه شعبة، عن سماك بن حرب، عن النعمان بن بشير، عن عمر، قال: "ما كان النبي ﷺ يشبع من الدقل⁽⁶⁴⁾، وما ترضون أنتم دون ألوان التمر وألوان الثياب"⁽⁶⁵⁾.

وقد روى شعبة هذا الإسناد، إلا أن بقية أصحاب سماك لم يتابعوه، وإنما روه بصيغة مختلفة، وهي: "سماك عن النعمان، عن النبي ﷺ"، دون ذكر لعمر.

فسألت أبي عن الروایتين: أيهما أصح؟ فأجاب: "شعبة أحفظ"، فقلت له: "لكن لم يتابعه أحد"، فأجاب: "وإن لم يتابعه أحد، فإن شعبة أحفظهم"⁽⁶⁶⁾.

يعدّ التحليل النقدي والمنطق التقييمي من الأدوات العقلية لدى النقاد، ومن هذا التحليل طرحهم لقضية تفرد الراوي، لأنها عنصر أساسي في تقييم صحة الرواية، فجعلوا معياراً لتقييم التفرد، وهو حال الراوي من حيث الحفظ والإتقان، ما يعكس الاستدلال القائم على الخبرة المتخصصة، وضربهم مثلاً بشعبة من خلال تقييم روايته ومقارنتها بروايات غيره وفق المنهج المقارن، القائم وزن الروايات بناءً على درجات الحفظ والدقة بين الرواة.

ويظهر التحليل الجدلي أيضاً عندما يُطرح تساؤل حول قبول رواية شعبة بالرغم من عدم وجود متابعة، ثم يُستدل بمنزلته على أنه أحفظ الرواة في طبقته، وهو ما يؤكد الاعتماد على الوجهة العلمية في الترجيح.

وتكشف الإجابة التي قدمها ابن أبي حاتم عن التوازن بين الاستقلالية النقدية (طرح التساؤل حول المتابعة) والاعتراف بالأهلية العلمية للرواة الموثوقين (قبول شعبة رغم المخالفة)، مما يدل على تطبيق المنهج النسقي في التعامل مع النصوص.

كما يُبرز النص أيضاً التساؤل التأملي، فلا يتوقف التحليل عند حدود النصوص، بل يتعمق في دراسة ظروف الرواية ومعايير قبولها، فيؤدي مجمل النص توضيحاً متقناً للأدوات العقلية في بناء الحكم الصحيح على الرواية.

وبالتأمل في حال الرواية ومدى استقامتها عند نقد تفرد الراوي، نجد عدم اعتماد المحدثين على التثبت من الإسناد فقط، وإنما يستعملون الأدوات العقلية الدقيقة لتحليل متن الحديث، وذلك بمقارنة النصوص، والنظر في معانيها، وموازنتها مع القواعد العامة في الشريعة ومقاصدها، مما مكنهم من اكتشاف النكارة وتحديد خطأ المتفرد.

(64) هو ردئ التمر وبإبسه، النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (2 / 127).

(65) أخرجه مسلم في صحيحه (رقم: 2977)، وأحمد في المسند (رقم: 18356).

(66) العلل، لابن أبي حاتم (1811).

ومن ذلك: تفرد ضمرة بن ربيعة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بحديث: "مَنْ مَلَكَ
 ذا رحم محرم فهو عتيق"⁽⁶⁷⁾، فقد أثار استغراب الإمام أحمد، الذي أنكره بشدة، بل قال: "لو قال إن
 هذا كذب لما كان مخطئاً"⁽⁶⁸⁾، مع أن الراوي المخطئ⁽⁶⁹⁾ فيه هو ضمرة بن ربيعة، وضمرة وثقه
 الإمام أحمد⁽⁷⁰⁾.

المطلب الثاني: اتصال الإسناد:

تتضمن الأدوات العقلية المستخدمة في منهج المحدثين للكشف عن الانقطاع في الرواية: التحليل
 الاستقرائي، والاستقصاء النقدي، والتحليل المقارن، والتأمل التاريخي.
 فهذه الأدوات ليست مجرد وسائل نقدية، وإنما هي آليات عقلية متقدمة أثبتت دقتها في تحقيق
 أعلى مستويات التوثيق للوصول إلى بيان حدود الاتصال من عدمه.
 وقد تناول المحدثون أدوات عقلية للكشف عن الانقطاع والاتصال في الرواية، منها: التحليل
 الاستقرائي والاستنباطي في عمل المحدثين، خاصة عند النظر إلى أنواع الانقطاع الظاهر والخفي، ومما
 بحثوه ضمن هذه القضية:

1- التحليل الاستقرائي وربط العدالة والضبط بشرط الاتصال:

يعتمد التفكير الاستقرائي على بناء الافتراضات من خلال جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى
 القواعد العامة، ثم اختبارها بشكل نقدي، مما يساهم في بناء منظومة تتوافق نتائجها مع مقدماتها،
 ومن هذه الافتراضات: هل يُكتفى بعدالة وضبط الراوي للحكم على الإسناد بالقبول؟
 اعتمد المحدثون بعد التأمل الاستقرائي على الاستقصاء لاستكشاف ضرورة شرط الاتصال
 بجانب العدالة والضبط، إذ وجدوا أن الراوي العدل الضابط قد لا يكون متصلًا بمن يروي عنه، مما
 يؤدي إلى إشكال في صحة الرواية، ويؤكد يحيى بن سعيد القطان هذا التوجه بقوله: ينبغي لكاتب
 الحديث أن يكون ثبت الأخذ، يفهم ما يُقال له، ويبصر الرجل -يعني المحدث- ثم يتعاهد ذلك منه -
 يعني نطقه- فيقول: حدثنا أو سمعت أو يرسله⁽⁷¹⁾.

(67) أخرجه ابن أبي شعبة في المصنف (20447)، وأحمد في المسند (20429).

(68) تاريخ أبي زرة الدمشقي (رقم: 2294)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (7 / 37).

(69) الجامع، للترمذي (رقم: 1365).

(70) اللعل ومعرفة الرجال، روايته عبد الله (رقم: 2624).

(71) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (1 / 381).

ويعتمد المحدثون على الاستقراء التأملي والملاحظة النقدية والاستنتاج التحليلي لتقييم وثيقة الاتصال، بناء على صيغ التحمل والأداء لتعزيز وثيقة الاتصال في الرواية، ومثال ذلك: صيغة "سمعت" التي تشير إلى السماع المباشر من المصدر وتُعد أعلى مراتب الاتصال. وبالرغم من هذا فإن المحدثين يبطلون أحياناً السماع الصريح بناءً على القرائن المتعددة التي قد تثير الشكوك حول تحقق السماع فعلياً.

2 - قد يكون التحديث سجية من غير سماع:

قال يحيى بن سعيد القطان عن فطر بن خليفة: أنه كان يقول: "حدثنا فلان بحدث" -يعني حدثنا عطاء ولم يسمع منه-، ثم يدخل بينه وبينه رجلاً آخر، فكان ذلك سجيته منه⁽⁷²⁾. وذكر أبو حاتم نحو هذا في أصحاب بقية بن الوليد، فقال: أنهم يروون عنه، عن شيوخه، ويصرحون بتحديثه عنهم، من غير سماع له منهم⁽⁷³⁾.

قال الإمام أحمد بن حنبل: كان سجية في جرير بن حازم قوله: "حدثنا الحسن"⁽⁷⁴⁾. فتنبه المحدثون من خلال هذه الملاحظة الدقيقة إلى نمط متكرر في تصريحات جرير، مما جعلهم يستنتجون عدم وثاقة هذه التصريحات.

وتُظهر هذه الملاحظة أن المحدثين استخدموا التأمل الاستقرائي والاستنتاج التحليلي لتصريحاته، حيث استنتجوا أن تكرار استخدامه لعبارة "حدثنا" قد يدل على عادة، وليست تحققاً للسمع، مما يدفعهم لإبطال السماع الصريح في بعض رواياته.

3. القرينة الجغرافية عند المحدثين -معرفة بلدان الرواة-

استخدم المحدثون الملاحظة والاستنتاج، بالنظر في القرائن الجغرافية والزمنية، وتوصلوا إلى أن السماع قد يكون مستبعداً.

فقد يكون التباعد بين الراوي وشيخه إحدى أهم القرائن العقلية التي استعملها المحدثون لنفي السماع، حتى مع وجود التصريح به، واعتمد الأئمة على التحليل الدقيق للسياقات المكانية والزمنية، ويشمل ذلك التباعد الجغرافي، وضيق الفترات الزمنية، ومحدودية اللقاءات المثبتة، وتُبرز هذه المعايير الحس النقدي العالي للأئمة الذين أسسوا منهجاً علمياً متماسكاً يقوم على تحليل الاحتمالات والترجيح؛ لإثبات أن الاتصال بين الراوي وشيخه مستبعد.

(72) الضعفاء، للعقيلي (3/ 366).

(73) ينظر: فتح الباري، لابن رجب (5 / 479)، ينظر مسألة (رقم: 2394) من العلل، لابن أبي حاتم.

(74) العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله (1 / 276)

وقد صرح الإمام أحمد بأن زرارة لم يسمع من تميم⁽⁷⁵⁾، لكون الأول في البصرة والآخر في الشام، وهو ما يستحيل معه إثبات اللقاء بينهما، ونفى أبو حاتم الرازي سماع ابن سيرين من أبي الدرداء⁽⁷⁶⁾؛ لأن ابن سيرين كان في البصرة بينما كان أبو الدرداء في الشام. وتعامل المحدثون مع التصريح بالسماع على أنه احتمال قابل للتفنيد إذا عارضته القرائن الجغرافية، ويعكس هذا منهجاً استقرائياً يعتمد على تحليل المعطيات الواقعية.

4. الاستجواب وسيلة للتحقق النقدي المباشر من الرواة:

اعتمد المحدثون في بعض الحالات على التقصي بالتحقق المباشر، كأن يُسأل الشيخ عما إذا كان قد سمع الحديث من الراوي، كما حدث مع شعبة الذي سأل الحكم عن رواية الحسن بن عمار، عنه، عن يحيى بن الجزار، عن علي عليه السلام -سبعة أحاديث- فقال: ما سمعت منها شيئاً⁽⁷⁷⁾، ويتشابه هذا النهج مع "التحقق الميداني"، حيث يتم جمع البيانات من مصادرها المباشرة للتحقق من صحتها.

5. التدقيق التاريخي وسيلة عقلية للتحقق من إمكانية السماع:

• **التأمل التاريخي:** اعتمد المحدثون على التواريخ للتأكد من إمكانية السماع بين الرواة، حيث يُظهر المثال الشهير لعُفير بن معدان ادعاء سماع خالد بن معدان بعد وفاته بأربع سنوات⁽⁷⁸⁾، مما يُظهر دقة المحدثين في التحقق من التسلسل الزمني، ويشبه هذا النهج: "النقد التاريخي"، وهو أسلوب يعتمد على ترتيب الأحداث وفحص إمكانية حدوثها، ويُستخدم لإثبات صدق الرواية أو استبعاد الاحتمالات غير الواقعية.

ويعكس هذا حرصاً على تتبع أدق التفاصيل التاريخية كأداة لاستبعاد ما هو مستبعد منطقياً.

6. التدليس والتواريخ للتأكد من سماع الرواة:

التحليل النقدي للحيلة المعرفية: تميز المحدثون بالدقة في التحري عن "الحيل" التي قد يلجأ إليها الرواة لإيهام السماع، مثل التدليس، واهتموا بالكشف عن التفاصيل الدقيقة التي تُشابه "النقد المعرفي"، حيث يتم تحليل أسلوب الراوي وتحري الممارسات غير الصحيحة التي قد تؤثر على موثوقية

(75) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2 / 592).

(76) المراسيل، لابن أبي حاتم (رقم: 683).

(77) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (1 / 138)، و(3 / 28).

(78) المعرفة والتاريخ، للفسوي (1 / 152، 700، 701).

المعلومات، كما في حالة الخليلي في تعقب حديث نُسب إلى ذي النون المصري، عن مالك، عن الزهري، لأن ذو النون لا يصح لقاءه مالكا⁽⁷⁹⁾، ويبيّن مدى انخداع البعض بالإسناد الموضوع.

الفصل الثالث: النظر العقلي المتعلق بالمروي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تحليل المروي لوقوع خلل في صيغته، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الشذوذ في المتن.

المطلب الثاني: الإدراج في المتن.

المطلب الثالث: القلب في المتن.

المبحث الثاني: أسس تقييم المروي لوجود خلل في معناه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اختصار المتن أو روايته بالمعنى.

المطلب الثاني: نكارة المتن.

المطلب الثالث: مخالفة المتن لخصائص الأسلوب النبوي.

(79) الإرشاد، للخليلي (1/ 409).

المبحث الأول: تحليل المروي لوقوع خلل في صيغته

المطلب الأول: الشذوذ في المتن:

حرص المحدثون على التأكد من دقة الرواية وسلامتها من الوهم، وذكروا مما يبرهن على الوهم: تفرد الراوي الثقة برواية تخالف ما رواه الأوثق أو الجماعة من أهل الضبط، وهو ما يجعل من الحكم عليه ضرورة لضمان نفاء الرواية، ولا تقتصر هذه القاعدة على كونها إجراءً تقنياً، بل تُبرز منهجية علمية تتسم بالعمق والدقة، حيث يُعد الوقوف على الشذوذ عاملاً أساسياً في حماية النصوص من أي تغييرات قد تؤثر على الأحكام الشرعية المستنبطة منها، والتمييز بين الثقة المطلقة والتفرد المخل. ويمكن في هذا السياق استعراض مثال دقيق لما رواه همام بن يحيى، عن ابن جريج، عن الزهري، عن أنس بن مالك أنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه⁽⁸⁰⁾، واعتبر أبو داود هذا الحديث منكراً، وأوضح أن الصواب هو ما رواه ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه⁽⁸¹⁾، فنسب أبو داود الوهم إلى همام، مؤكداً تفرد به، وهو ما جعله يحكم على الحديث بالنكارة، واستخدم هنا النكارة للدلالة على الشذوذ، لأن مخالفة الثقة لما هو محفوظ عن الثقات تُعد شذوذاً.

وبالرغم من أن همام بن يحيى ثقة، إلا أن تفرد به هذا الحديث يُظهر احتمال وقوعه في الوهم. ولم يكن الحكم بالشذوذ في هذا الحديث قائماً على الإسناد وحده، وإنما استند إلى تحليل النص ومقارنته مع الروايات الأخرى المتقنة عن الزهري، مثل روايات يونس بن يزيد الأيلي⁽⁸²⁾، وشعيب بن أبي حمزة⁽⁸³⁾، وإبراهيم بن سعد⁽⁸⁴⁾، وزياد بن سعد⁽⁸⁵⁾، وأشار النسائي إلى ضعف الحديث بقوله: "هذا الحديث غير محفوظ"⁽⁸⁶⁾، وهو تعبير أكثر اتساقاً مع الاصطلاح الحديثي.

فأظهر هذا النقد استخدام الأدوات العقلية عن طريق التحليل النقدي في تقييم الرواية من خلال الجمع بين تحليل السند ومقارنة المتون، والمنهج الجدلي في موازنة الروايات المختلفة لتحديد الأكثر تماسكاً والأقرب إلى الواقع.

(80) أخرجه أبو داود في السنن (رقم: 19).

(81) أخرجه مسلم في صحيحه بمعناه (رقم: 2094)

(82) المصدر نفسه.

(83) أخرجه أحمد في المسند (رقم: 13352)

(84) المصدر نفسه (رقم: 12631)

(85) أخرجه مسلم في صحيحه (رقم: 2093)

(86) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (رقم: 9542)

ويُلاحظ أيضاً الاستقراء التام في تتبع روايات الزهري بين طبقة واسعة من الرواة الموثوقين، مما يوفر القرائن الإضافية للحكم على الرواية.

يعكس الحكم بشذوذ الحديث وعياً بما وراء الإسناد، لأن التفرد لا يُعتبر في ذاته دليلاً على الخطأ، وإنما يُعدُّ مرجحاً للوهم مع القرائن الأخرى مثل المخالفة لروايات الثقات، ويُظهر هذا استخدام الاستدلال المنهجي، حيث يُبنى الحكم على أساس التفاوت بين درجات الثقات، والتمييز بين ما هو محفوظ وما هو شاذ.

إن الوقوف على الشذوذ في هذا المثال يعكس الدقة المنهجية في نقد الحديث، حيث لم يقتصر النقاد على ظاهر السند، بل تجاوزوا ذلك إلى تحليل المعاني ومقارنة السياقات، مما يجسد تطبيقاً متكاملاً للأدوات النقدية التي تجمع بين التحليل السياقي، والمنهج المقارن، والتقييم النسقي، على غرار ما يُستخدم في البحث.

المطلب الثاني: الإدراج في المتن:

يمثل الإدراج في الروايات أحد القضايا المحورية التي اهتم بها المحدثون في نقد الحديث، لأنها تتعلق بإضافة الألفاظ أو العبارات إلى النص النبوي فيُظن بأنها جزء منه، بينما هي من كلام الرواة أو التابعين، ويتطلب هذا النوع من العلل منهجية دقيقة لتحليل النصوص وتفكيك بنيتها، مما يظهر مستوى عالياً من الفهم النقدي والأدوات العقلية التي استخدمها المحدثون لتحديد النصوص الأصلية من المدخلات المدرجة عن طريق أدواتهم النقدية في هذا المجال: التحليل النصي، والتقييم السياقي، والنقد المقارن.

وقد أشار الإمام البخاري إلى احتمالية وجود إدراج في النص في حديث ابن إسحاق، عن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس-رضي الله عنهما-: أن رسول الله ﷺ لما استخلف أبا رُهم كلثوم بن حصين الغفاري على المدينة، ومضى لسفره -يعني: عام الفتح-⁽⁸⁷⁾، فرأى بأن تفسير "عام الفتح"⁽⁸⁸⁾، ربما كان من قول ابن إسحاق عقب الحديث، فأدرج كأنه جزء منه، وتظهر هنا قدرة المحدثين على تطبيق التحليل السياقي من خلال تمييز الإضافات التفسيرية عن النص الأصلي. فأكد البخاري أن النص الأصلي هو: "خرج عام الفتح في رمضان"⁽⁸⁹⁾، وهو ما يعكس قدرة على التمييز بين النصوص بناءً على السياق الداخلي والتماسك النصي.

(87) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين (3 / 685)

(88) ترتيب اللال الكبير، للترمذي - ترتيب أبي طالب . (رقم: 378)

(89) أخرجه مسلم في صحيحه (رقم: 1113).

كذلك في حديث معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر: "إنما جعل رسول الله ﷺ الشفعة فيما لم يقسم، فإذا قسمت ووقعت الحدود فلا شفعة"⁽⁹⁰⁾، فقد رأى أبو حاتم الرازي أن الجزء الأخير من الحديث: "فإذا قسمت ووقعت الحدود فلا شفعة" ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما من كلام جابر⁽⁹¹⁾. واعتمد أبو حاتم في ذلك على تحليل بنية النص وملاحظة اكتمال المعنى في الجملة الأولى، فأكد بأن الحديث لو كان من كلام النبي ﷺ كله لاقترض وجود صيغة تنقل عنه في الجملة الأخيرة، ويظهر هذا التحليل منهجاً نقدياً يعتمد على الاستنتاج المنطقي لفصل النصوص المدرجة عن الأصلية.

ولم يقتصر المحدثون على تحليل النصوص داخل إطارها الضيق، بل اتبعوا منهجاً استقرائياً يجمع الروايات المتعلقة بالحديث لدراسة العلاقات بينها، كما يظهر في تعاملهم مع أحاديث الشفعة، ويضمن هذا النهج شمولية الفحص ودقته، الذي يتم الحكم فيه بناءً على مجمل الروايات، وليس على رواية واحدة فقط.

كما أنهم اعتمدوا على التفكير الجدلي لتحديد مدى تأثير الإدراج على معنى النصوص وأحكامها، مع التمييز الواضح بين النص النبوي وكلام الصحابة أو التابعين.

وتظهر منهجية المحدثين في كشف الإدراج مدى عمق تفكيرهم النقدي ودقتهم في التعامل مع النصوص، فلم تكن أدواتهم العقلية عشوائية، بل قامت على أسس منهجية تُبرز قدرة على التحليل النصي، والفهم السياقي، والنقد المقارن، وتُبرز هذه الأدوات الترابط الوثيق بين علم الحديث وأساليب البحث الأكاديمي الحديث، حيث تُعد دراسة الإدراج نموذجاً دقيقاً للبحث العلمي الذي يجمع بين التثبت النصي والتحليل العميق.

المطلب الثالث: القلب في المتن:

يُعد اكتشاف الأخطاء في الروايات من أبرز مظاهر الريادة لنقد المحدثين، حيث اعتمدوا على المنهجيات العقلية الدقيقة لتحليل النصوص وتحديد مواضع الخلل، ومن أبرز هذه الأخطاء ما يُعرف بالقلب، سواء كان في الإسناد أو المتن، فالقلب في الإسناد يشير إلى تبديل أسماء الرواة أو ترتيبهم، مما يغير المعنى الحقيقي للسند، أما القلب في المتن فهو تبديل ألفاظ الحديث أو معانيه، مما يؤدي إلى تغيير المعنى الشرعي أو مخالفة المحفوظ.

واستعمل النقاد الأدوات العقلية المتعددة للكشف عن هذا النوع من الأخطاء، منها: العرض، والملاحظة، والاستقراء، فالعرض يتمثل في مقارنة الرواية المشكوك فيها بالروايات الصحيحة

(90) أخرجه أحمد في المسند (رقم: 14157).

(91) العلل، لابن أبي حاتم (رقم: 1431).

والمشهورة؛ لتحديد الفروق والاختلافات التي قد تشير إلى وقوع الخطأ، وتتيح الملاحظة تتبع أنماط الرواية واكتشاف التناقضات أو الشذوذ عن السياق العام للنصوص، بينما يعتمد الاستقراء على جمع الروايات ذات الصلة وتحليلها للوصول إلى تصور شامل يساعد في تقييم النصوص وتحديد مصدر الوهم أو القلب.

ويتجلى هذا المنهج في حديث سعيد بن بشير، عن منصور بن زاذان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة -رضي الله عنها-: أن النبي ﷺ كان يُقبل إذا خرج إلى الصلاة ولا يتوضأ⁽⁹²⁾، فقد تعامل النقاد مع هذا الحديث بمنهجية نقدية دقيقة، عند عرض الرواية على روايات الثقات، كرواية معمر⁽⁹³⁾، وعُقيل⁽⁹⁴⁾، وابن أبي ذئب⁽⁹⁵⁾، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يُقبل وهو صائم⁽⁹⁶⁾.

وأشار الإمام أبو حاتم إلى أن الحديث منكر، مؤكداً أنه لا أصل له من حديث الزهري، وأن منصور بن زاذان لم يُعرف عنه سماع من الزهري⁽⁹⁷⁾.

إنَّ الملاحظة الدقيقة للنصوص المحفوظة قد كشفت بأن النص الصحيح عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة هو: "أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم"، وأوضح هذا التناقض بين النصوص وقوع خطأ في الرواية، ونسب الإمام أبو حاتم الوهم إلى سعيد بن بشير، وأكد الطبراني هذه النتيجة بقوله: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا منصور، وتفرد به سعيد بن بشير.

وقد جاءت هذه الاستنتاجات نتيجة استقراء شامل للروايات المروية عن الزهري وأبي سلمة وعائشة، حيث استبعد النقاد النصوص التي شذت عن النسق العام، ويظهر هذا النهج قدرة المحدثين على استخدام الأدوات العقلية الدقيقة، مثل العرض النقدي الذي مكنهم من معارضة النصوص، والملاحظة التي كشفت تناقض الرواية مع المحفوظ، والاستقراء الذي تتبع مسار الرواية لكشف الخطأ. وجعلت هذه الأدوات العقلية النقد الحديثي نموذجاً دقيقاً للتحليل والنقد، يُبرز قدرة النقاد على التمييز بين الروايات الصحيحة والروايات الأخرى التي وقع فيها الخطأ بسبب القلب في الإسناد أو المتن.

(92) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (رقم: 4686).

(93) أخرجه ابن حبان في صحيحه (رقم: 3545).

(94) أخرجه أحمد في المسند (رقم: 25867).

(95) أخرجه ابن الأعرابي شيوخه (رقم: 990).

(96) أخرجه أحمد في المسند (رقم: 14157).

(97) العلل، لابن أبي حاتم (رقم: 108).

المبحث الثاني: أسس تقييم المروي لوجود خلل في معناه

المطلب الأول: اختصار المتن أو روايته بالمعنى:

أولى المحدثون عنايةً كبيرةً بقضية اختصار الحديث؛ إدراكاً منهم لتأثيره المحتمل على دقة المعنى ونقله، وعلى الرغم من جواز الاختصار عندهم لكونه وسيلةً لتجنب التكرار وتسهيل الاستدلال، إلا أنهم وضعوا ضوابط صارمة تضمن عدم إحالة المعنى أو تغييره.

ويُعدُّ الاختصار علّةً في الحديث تُضعف قيمته، إذا أدى إلى تغيير جوهري في المعنى، وتُبرز هذه المنهجية استخدام الأدوات العقلية المتقدمة، مثل النقد التحليلي، والتقييم السياقي، والاستدلال المنهجي.

ونجد هذا واضحاً في نقد أبي حاتم الرازي لرواية عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن أنس: أن النبي ﷺ أشار في الصلاة بإصبعه⁽⁹⁸⁾، فاعتبر أبو حاتم⁽⁹⁹⁾ بأن عبد الرزاق اختصر الرواية الأصلية بطريقة أخلّت بالمعنى، حيث نقل الحديث من سياق الإشارة في الصلاة بتوجيه أبي بكر ليؤم الناس، إلى سياق الإشارة في التشهد، ويظهر هذا النقد الوعي السياقي للنصوص، حيث يتم تحليل الرواية في سياقها الأصلي للتحقق من دقة المعنى.

ولم يعترض أبو حاتم على مبدأ الاختصار نفسه، لكنه أعلّنه عندما تسبب الاختصار في إحالة المعنى، ويكشف هذا النهج المنطوق الجدلي، حيث تُفحص الروايات المختلفة في ضوء الأثر على فهم النص الذي قد يُحدثه الاختصار.

ويظهر مثال آخر على هذا المبدأ في حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عن صلاة الليل: مثى مثى، فإذا خُفّت الصبح فأوتر بواحدة⁽¹⁰⁰⁾، فقد أختصر هذا الحديث في رواية أخرى: بادروا الصبح بالوتر.

وتتبعه المحدثون إلى أن الاختصار لم يُخلّ بالمعنى، إذ عبّرت الرواية المختصرة عن ذات الفكرة، ولهذا اعتبروه اختصاراً مقبولاً.

وأكد الإمام أحمد ذلك بقوله: هذا أراه اختصره من حديث: (صلاة الليل مثى مثى)، وهو بمعناه⁽¹⁰¹⁾، مما يُظهر التحليل الاستقرائي للمرويات المختلفة واستنتاج وحدة المعنى.

(98) أخرجه أبو داود في سننه (رقم: 943)، وأحمد في المسند (رقم: 12434) عن عبد الرزاق به ولفظه: أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة. ولم يذكر الإصبع.

(99) العلل، لابن أبي حاتم (رقم: 453).

(100) أخرجه البخاري في صحيحه (رقم: 990)، ومسلم في صحيحه (رقم: 749).

(101) فتح الباري، لابن رجب (2 / 237).

وابتكر المحدثون من جهة أخرى حلاً لمعضلة الاختصار العشوائي من خلال نقد المعنى، وهو أداة منهجية تضمن توافق النص المختصر مع مضمونه الأصلي، ويتطلب هذا النقد التفكير النسقي، حيث يُنظر في النص ضمن شبكة معانيه الأصلية دون الإخلال برسالته. ويظهر هذا النهج أيضاً: استخدام التقييم المقارن، حيث تُوازن الروايات المختصرة مع الأصلية لتحديد مدى التوافق بينهما.

لقد ضبط المحدثون مبدأ الاختصار وفق القواعد العقلية الدقيقة التي تجمع بين النقد النصي، والاستدلال التحليلي، والوعي بالسياق، مما يضمن الحفاظ على دقة الرواية ومعناها دون إخلال، وهو منهج متكامل يعكس عمقاً فكرياً ومنهجية رصينة في التعامل مع النصوص.

المطلب الثاني: نكارة المتن:

يُعد كشف النكارة في المتن من أبرز أساليب النقد الحديثي التي اعتمد عليها النقاد في تصحيح الروايات والتحقق من صحتها، وهي الأحاديث التي تخالف المحفوظ من نصوص الثقات، أو تحمل معاني غير متسقة مع مقاصد الشريعة أو السياق العام.

ولم يعتمد هذا النهج النقدي على دراسة الأسانيد فقط، بل استند إلى الأدوات العقلية الدقيقة مثل العرض والملاحظة والاستقراء، مما مكّن النقاد من بناء منهج علمي متكامل لفحص النصوص. ويتمثل العرض في معارضة الروايات المختلفة لنفس الحديث لمعرفة مدى توافقها أو شذوذها، بينما تساعد الملاحظة الدقيقة على تحليل النصوص والتأكد من انسجام معانيها مع النصوص الثابتة، ويمكن الاستقراء من جمع وتحليل جميع الروايات المتعلقة بالنص للوصول إلى حكم شامل ومدرّوس. ويتجلى هذا النهج بوضوح في تعامل النقاد مع الحديث المروي عن ابن جريج، عن إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: "مَنْ مَاتَ مريضاً مات شهيداً ووقي فتان القبر"⁽¹⁰²⁾، فقد أثار هذا النص استغراب النقاد لما يحمله من نكارة في متنه، فوصف الإمام أبو حاتم الحديث بأنه خطأ⁽¹⁰³⁾، موضحاً بأن النص الصحيح هو "مَنْ مَاتَ مرابطاً"⁽¹⁰⁴⁾، وليس "مريضاً"، وأشار إلى أن ابن جريج -رغم مكانته العلمية- قد أخطأ في هذا الحديث، وأن إبراهيم بن محمد المذكور في الإسناد هو ابن أبي يحيى المعروف بعدم الضبط والانتقان.

ولم يكن هذا الحكم مبنياً على النقل فقط، بل على استقراء الروايات الأخرى التي تؤكد بأن الشهادة لها شروط معينة لا ينطبق عليها حال المريض؛ لذلك أكد الإمام أحمد هذا الحكم، وبيّن

(102) أخرجه ابن ماجه في سننه (رقم: 1615).

(103) العلل، لابن أبي حاتم (رقم: 1060).

(104) أخرجه أحمد في المسند (رقم: 9244).

أن الرواية التي وردت عن ابن جريج غير مقبولة، مشيراً إلى أن النص الصحيح يتعلق بالرباط في سبيل الله، وليس المرض، كما صرح بأن الحديث لا يُعتبر شيئاً⁽¹⁰⁵⁾، في إشارة واضحة إلى ضعف الرواية وشذوذها عن النصوص المحفوظة.

وأيد يحيى بن معين -أحد أعلام النقد الحديثي- هذا الرأي⁽¹⁰⁶⁾، وأضاف بأن الرواية عن محمد بن أبي عطاء، الذي يُقصد به إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، ليست صحيحة، وأن الحديث ينطوي على علة واضحة.

واعتمد النقاد في حكمهم هذا على الأدوات العقلية الدقيقة، فقد مكّنه العرض النقدي من معارضة هذه الرواية بالروايات الأخرى عن الثقات، ووجدوا بأن النص يخالف النسق العام ويُظهر تناقضاً مع نصوص الثقات، الملاحظة الدقيقة، وكشفت النصوص بأن المعنى الوارد في الحديث غير متسق مع المقاصد الشرعية؛ لأن الشهادة مرتبطة بحالات خاصة مثل القتال في سبيل الله أو الموت في حال معينة كالغرق أو الطاعون، وهو ما لا ينطبق على الموت بمرض عادي.

فأظهر الاستقراء بأن لفظ "مريضاً" قد ورد عن طريق راٍ معروف بالوهم، مما عزز حكم النقاد على الحديث بالنكارة، ويبرز هذا التحليل عمق التفكير النقدي لدى المحدثين الذين لم يكتفوا بالنقل، وإنما أعملوا أدواتهم العقلية لفحص النصوص والتأكد من سلامتها، فلم يقبلوا الحديث لمجرد كونه قد رُوِيَ عن راٍ ثقة، بل اعتمدوا على المعارضة بين النصوص، وتحليل معانيها، وتحديد مدى توافقها مع الشريعة.

ويعكس منهج النقاد في كشف نكارة المتن تطوراً علمياً ومنهجياً يجعل النظر العقلي لديهم نموذجاً للتحليل العلمي الدقيق.

المطلب الثالث: مخالفة المتن لخصائص الأسلوب النبوي:

لقد امتاز نقاد المحدثين بوعي نقدي رفيع، مكّنه من التمييز بين النصوص النبوية الأصيلة والنصوص الدخيلة المصنوعة، من خلال توظيف جملة من الأدوات العقلية المحكمة. وكان الاستقراء هو أول هذه الأدوات، والذي يتبعون به الأساليب المتميزة بالجزالة والاعتدال للخطاب النبوي، ويجمعون الروايات المتعددة في الباب الواحد لتكوين صورة شاملة، تتيح لهم التثبت من صحة المتن أو بطلانه.

وتأتي بعد ذلك أداة الملاحظة الدقيقة، التي يرصدون من خلالها مظاهر الخلل في النصوص، من ركافة الألفاظ واضطراب المعاني، أو الغرابة في التعبير والخلل في التركيب، مما يخالف سمة البيان النبوي.

(105) الموضوعات، لابن الجوزي (3/ 217).

(106) التاريخ ليحيى بن معين رواية الدوري (رقم: 657).

كما استخدموا المقارنة بالأصول القطعية المستقرة في الكتاب والسنة والمحفوظ من الروايات، ليكشفوا مدى توافق الخبر مع تلك الأصول أو تناقضه معها، وهو ما يُظهر بوضوح موضع الشذوذ والانحراف، ولجأوا إلى التحليل العقلي، فاستبعدوا ما ينطوي على المجازفات في الترغيب والترهيب أو المبالغة في الفضائل، وعدّوا ذلك قرينة قوية على الوضع.

لقد استطاع النقاد من خلال هذا التكامل بين الاستقراء، والملاحظة، والمقارنة، والتحليل العقلي، أن يحددوا الرواة الذين وقع من جهتهم الخلل بسبب سوء الضبط أو كثرة الخطأ، وأن يحكموا على النصوص بما يليق بها، فصار منهجهم النقدي في الحديث قريباً مما يعرف اليوم في الدراسات الأدبية واللغوية بتحليل الأسلوب والبلاغة للكشف عن أصالة النصوص وتمييزها من الدخيل عليها.

ولعل من أبرز النماذج على تطبيق النقاد لأدواتهم العقلية: الخبر المروي في فضائل عمر رضي الله عنه، فقد قال مهناً: قلت لأحمد: حدثني الوليد بن الفضل العنزي، أخبرني إسماعيل بن عبيد بن نافع العجلي، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عمّار بن ياسر، قال: قال رسول الله ﷺ: أتاني جبريل أنفاً فقلت له: يا جبريل حدثني بفضائل عمر في السماء، فقال: يا محمد، لو حدثتُك بفضائل عمر في السماء ما لبث نوحٌ في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً ما نفدت فضائل عمر، وإن عمر حسنة من حسنات أبي بكر⁽¹⁰⁷⁾.

وقد بدأ الإمام أحمد بتمحيص الإسناد، فوقف على راوٍ مجهول هو إسماعيل بن عبيد بن نافع، فقال فيه: "لا أعرفه، هذا حديث موضوع"⁽¹⁰⁸⁾، فدلّ ذلك على أن أصل الخبر يدور على راوٍ لا يُعرف حاله.

ونظر النقاد بعد ذلك في مضمون المتن، فوجدوا أنه يتضمن مجازفة بيّنة في تعداد فضائل عمر رضي الله عنه، إذ صُوِّرَ بأنها لا تتعد ولو امتدت مدة نوح في قومه، وأنه "حسنة من حسنات أبي بكر"، وتتطوي هذه الصياغة على مبالغة لا تتسجم مع ما عُرف عن الأحاديث النبوية من اعتدال واتزان في العبارة والمعنى، مما يجعل النص مناقضاً للأسلوب النبوي المألوف.

ولم يقف النقاد في التحليل العقلي عند نقد الإسناد فحسب، بل جمعوا بين عدة قرائن: تقرد راوٍ ضعيف أو مجهول، مع الركاقة في المعنى، والمبالغة في التصوير، فوصلوا في ضوء ذلك إلى حكم منطقي حاسم هو: أن الخبر موضوع، وقد أكد الإمام أبو حاتم الرازي هذا الحكم حين قال بوضوح: "هذا حديث باطل موضوع، اضرب عليه"⁽¹⁰⁹⁾.

وقد اعتمد النقاد الأوائل في منهجهم النقدي على منظومة عقلية متكاملة تقوم على الاستقراء لجمع الروايات وتتبع طرقها وألفاظها، ثم المعارضة بينها للموازنة وكشف مواضع الاختلاف أو الخطأ،

(107) أخرجه الروياني في مسنده (رقم: 1342)، وأبو يعلى في مسنده (رقم: 1603)، والطبراني في المعجم الأوسط (رقم: 1570).

(108) المنتخب من العلل، للخلال، انتخبه ابن قدامة (رقم: 108).

(109) علل الحديث، لابن أبي حاتم (رقم: 2665).

وأخيراً التحليل البلداني الذي يميّز بين مَنْ استقر من الرواة في بلد الشيخ وكثر سماعه منه، وبين الغرباء الذين لم يطل مقامهم، مما يجعل مخالفة الغريب لأحاديث أهل البلد مثار انتباه الناقد ودليلاً على عمق منهجه في تمحيص الرواية.

ومما يُستدل به على ذلك حديث مقاتل، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً «لكل شيء قلب، وقلب القرآن يس»⁽¹¹⁰⁾، فقد سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث، فلم يُفصح عن علة محددة، وإنما اكتفى بالحكم القاطع بقوله: "هذا كلام موضوع"، وهو تعبير يكشف عن إدراكه بطلان المتن سواء من جهة إسناده أو مضمونه، اعتماداً على ملكته النقدية الراسخة واستقرائه لطرق الحديث.

وأوضح أبو حاتم الرازي السبب، فبيّن أن مقاتلاً هو مقاتل بن سليمان، وأنه وجد هذا الحديث في أول كتاب وضعه، فحكم بأنه "حديث باطل لا أصل له"⁽¹¹¹⁾، وهو تصريح يستند إلى الاستقراء التاريخي لمصادر الرواية، وربطها بشخصية راوٍ متهم بالوضع⁽¹¹²⁾، وهو مقاتل بن سليمان، كما استُحضر هنا النقاش حول إدراك مقاتل لقتادة، ومقارنته بمن هو أكبر منه كأبي الزبير، مما يُبرز استخدام النقاد لأداة التحليل الزمني في دراسة طبقات الرواة.

وعلق الترمذي بأن الحديث غريب، فقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن، وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد شيخ مجهول⁽¹¹³⁾.

وتمثل الملاحظة النقدية التي كشف عنها الترمذي دقة في تتبع بلدان الرواة، إذ بيّن أن الحديث غير معروف عند أصحاب قتادة من أهل البصرة، وهم أوثق الناس به وأحفظ لحديثه، فيتبين هنا موطن الخلل، وهو أن مقاتلاً راوي الخبر ليس من أهل البصرة، وإنما هو نبطي بلخي خراساني⁽¹¹⁴⁾، وإن كان قد روى عن بعض البصريين.

ولكون الخبر لم يثبت عند مشاهير الثقات من أصحاب قتادة، كشعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، ولم يُعرف أيضاً عند من هم دونهم ممن تُكلم في حديثهم عن قتادة كحماد بن سلمة، ومعمّر، وجريّر بن حازم، فإن ذلك يعدّ قرينة قوية على نكارة الخبر.

هكذا وظّف النقاد أداة التحليل البلداني في نقد الأسانيد، فلاحظوا التناقض بين بيئة الراوي وأشهر تلاميذ الشيخ، ليستخلصوا من خلال هذا الاستقراء الجغرافي للرواية بأن الحديث دخيل وليس من محفوظات قتادة.

(110) أخرجه الترمذي في السنن (رقم: 2887).

(111) علل الحديث، لابن أبي حاتم (رقم: 2665).

(112) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8 / 354).

(113) سنن الترمذي (رقم: 2887).

(114) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8 / 354).

وتنبهوا أيضاً إلى أن متن الحديث ينطوي على صياغة وعظمية فيها مجازفة ومبالغة لا تتسجم مع الأسلوب النبوي المؤلف في اعتداله وسموه، وهو ما يمثل عنصراً من عناصر المقارنة بالأصول والأسلوب النبوي.

فاجتمعت في نظر النقاد جملة من القرائن: راوٍ مجهول، وآخر متهم بالوضع، وعدم وجود الحديث في دواوين الرواة عن قتادة من أهل بلده، ومتن غريب عن سمت الحديث النبوي، فكان التحليل العقلي بضم هذه المعطيات كافياً للحكم بوضع الخبر، مع التفاوت في طرق التعبير بين إمام يكتفي بالحكم الإجمالي كأحمد، وآخر يفصح عن العلل التفصيلية كأبي حاتم، مما يكشف مرونة الأدوات النقدية وتكاملها عند المحدثين الأوائل.

هكذا يتجلى لنا بأن نقاد الحديث الأوائل لم يكونوا نُقَلَة أخبار فحسب، بل كانوا عقولاً فاحصة وقلوباً واعية، جمعوا بين دقة الاستقراء ونفاذ الملاحظة، وبين قوة المقارنة ورجاحة التحليل، حتى ميزوا الصحيح من السقيم، وكشفوا زيف الوضّاعين، فكان لجهودهم الفضل -بعد الله عز وجل- في بقاء حديث النبي ﷺ مصوناً نقياً، يجري على ألسنة المؤمنين صافياً كما خرج من مشكاة النبوة، شاهداً على خلود الرسالة ونقاء الوحي.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والشكر له على توفيقه لإتمام هذا البحث، وأسأله المزيد من فضله وكرمه.

لقد توصل البحث بعد دراسة مختصرة حول النظر العقلي في منهج المحدثين وتطبيقاتهم النقدية على الروايات إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها في الآتي:

النتائج:

1. تبين أن المحدثين قد أمعنوا في استخدام العقل لتحليل الروايات، مع اعتمادهم على القواعد العقلية الرصينة مثل التدبر والتفكير في النصوص، وقد اشترطوا هذه القدرات العقلية في الراوي، لا سيما عند رواية الحديث بالمعنى، لضمان عدم تغيير دلالات النصوص الشرعية أو تحريفها.
2. أظهرت الدراسة عناية المحدثين الدقيقة بمعاني الروايات، حيث كان تصحيح المعاني وضبطها جزءاً أساسياً من منهجهم، مع إعلالهم الروايات التي يظهر فيها الخطأ أو التناقض في المعنى.
3. لم يقتصر نقد المحدثين على دراسة الأسانيد، بل امتد إلى تحليل المتون، مما يعكس شمولية منهجهم، وقد اعتبروا أن صحة المتن تتطلب سلامته، إلى جانب صحة السند.
4. كان انسجام منهج المحدثين مع قواعد العقل السليم واضحاً، إذ لم تتعارض قواعدهم النقدية مع مبادئ التفكير المنطقي، بل إنهم طبقوا الأدوات العقلية مثل الملاحظة والاستقراء والعرض المقارن بمهارة لتحليل النصوص ومعرفة الأوهام وأخطاء الرواة.
5. التنبه لوجود حاجة إلى تصورات دقيقة وشاملة للمسائل المدروسة قبل الكتابة عنها، مما يبرز أهمية فهم الموضوعات فهماً عميقاً وشاملاً قبل البدء في أي دراسة نقدية.

التوصيات:

1. تعزيز الدراسات المعنية ببيان منهج المحدثين في نقد الروايات، مع التركيز على الأدوات العقلية التي استخدموها وكيفية تطبيقها عملياً.
2. الدعوة إلى كتابة الدراسات المتخصصة التي تتناول الجوانب العقلية في نقد المتون بشكل أكثر تفصيلاً، مع تحليل التطبيقات العملية لذلك في كتب المحدثين.
3. التأكيد على أهمية دراسة السياقات الكاملة للنصوص والروايات، بما يساعد على تكوين رؤية متكاملة حول موضوع الدراسة.
4. دعم البحث الأكاديمي المتعلق بالجمع بين التراث النقدي للمحدثين والأساليب الحديثة في التحليل النصي، مما يفتح آفاقاً جديدة لفهم النصوص وتعزيزها.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً للباحثين، إضافةً للعلم وأهله.

المصادر والمراجع

1. آداب الشافعي ومناقبه، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، المشهور بابن أبي حاتم، المحقق: عبد الغني عبد الخالق، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: أولى، 1424 هـ - 2003 م.
2. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى خليل بن عبد الله الخليلي، المحقق: محمد سعيد عمر، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية، ط: أولى، 1409 هـ.
3. الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، المؤلف: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة: الثانية، 1359 هـ.
4. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها، وعالم الكتب - بيروت، سنة النشر: 1406 هـ - 1986 م.
5. الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، المحقق: أحمد بن سليمان بن أيوب، وآخرون، الناشر: دار الفلاح، مصر، الطبعة الأولى: 1430 هـ - 2009 م.
6. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز الذهبي (ت748هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413 هـ.
7. تاريخ بغداد، المؤلف: أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1 1422 هـ - 2001 م.
8. تأويل مختلف الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراف، الطبعة الثانية: 1419 هـ - 1999 م.
9. تفسير الطبري، المؤلف: محمد بن جرير الطبري، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى: 1422 هـ - 2001 م.
10. تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر، الطبعة الثانية: 1420 هـ - 1999 م.
11. تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى: 1406 هـ - 1986 م.

12. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1389هـ - 1969م.
13. التمييز، المؤلف: مسلم بن الحجاج القشيري، المحقق: مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر، السعودية، الطبعة الثالثة: 1410هـ.
14. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: 1400هـ - 1980م.
15. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، الناشر: دائرة المعارف العثمانية.
16. الجرح والتعديل، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن- الهند، 1396هـ - 1976م.
17. جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى: 1987م.
18. درء تعارض العقل مع النقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، الطبعة الثانية: 1411هـ - 1991م.
19. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، المحقق: أحمد شاكر، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت.
20. السنن الصغرى = المجتبى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، الطبعة الثانية: 1406هـ - 1986م.
21. السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2001م.
22. السنن، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر، بيروت.
23. السنن، المؤلف: عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، بيروت.
24. السنن، المؤلف: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، المحقق: أحمد محمد شاكر، وأكملة آخرون، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ.
25. شرح علل الترمذي، المؤلف: عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية: 1421هـ - 2001م.

26. الصحاح، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، المحقق: أحمد عبد الغفور، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة: 1407هـ - 1987م.
27. صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى: 1422هـ.
28. صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
29. صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح.
30. الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو العُقيلي، المحقق: مركز البحوث بدار التأصيل بالتعاون مع أبي الحداد، الناشر: دار التأصيل، ط: أولى 2013م.
31. العقل وفضله، لابن أبي الدنيا، ضمن الجزء الرابع من موسوعة ابن أبي الدنيا، تحقيق: فاضل بن خلف، الناشر: دار أطلس، بالرياض، السعودية، 1433 هـ - 2012م.
32. علل الحديث، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المعروف ابن أبي حاتم، المحقق: فريق من الباحثين بإشراف د. الحميد، ود. الدريس، الناشر: مطابع الحميضي، ط: أولى، 1427 هـ - 2006م.
33. علل الترمذي الكبير، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى: 1409هـ.
34. العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، رواية المروزي وغيره، المحقق: صبحي البديري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف، بالرياض، الطبعة الأولى: 1409هـ.
35. العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، المحقق: د. وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، بالرياض، السعودية، الطبعة الثانية: 1422 هـ.
36. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
37. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين ابن رجب الحنبلي، المحقق: مكتب الحرمين بالقاهرة، محمد عوض المنقوش، وجماعة، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى: 1417 هـ - 1996م.
38. الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف أبو أحمد بن عدي الجرجاني، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: أولى، 1418 هـ - 1997م.
39. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط: أولى، 1432.

40. ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه، للحارث المحاسبي، الناشر: دار الفكر، بيروت، 1398 هـ، تحقيق: حسين القوتلي.
41. المجروحون، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، المحقق: لمحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي، حلب الطبعة: الأولى، 1396 هـ.
42. المراسيل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المحقق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية: 1418 هـ - 1998 م.
43. مسند البزار = البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وغيره، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة، ط: 1424-1430 هـ، 2003-2009 م.
44. المسند، المؤلف: أحمد ابن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: 1429 هـ - 2008 م.
45. معرفة أنواع علوم الحديث المعروفة بمقدمة ابن الصلاح، تأليف عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بأبي عمرو ابن الصلاح، المحقق: ماهر ياسين الفحل وعبد اللطيف الهميم، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: أولى، 1423، 2002 م.
46. معرفة الرجال عن يحيى بن معين، رواية ابن محرز، المحقق: محمد كامل القصار، وغيره، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى: 1405 هـ، 1985 م.
47. معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الضبي، النيسابوري المعروف بابن البيع، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، 1397 هـ - 1977 م.
48. مقدمة ابن الصلاح، المحقق: د. عائشة عبد الرحمن، الناشر: دار المعارف.
49. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، المؤلف محمد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بابن قيم الجوزية، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى: 1390 هـ، 1970 م.
50. الموافقات، المؤلف: إبراهيم بن موسى الشاطبي، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى: 1417 هـ - 1997 م.
51. ميزان الاعتدال، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط: أولى، 1382 هـ - 1963 م.
52. نزهة الألباب في الألقاب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: عبد العزيز السديري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى: 1409 هـ - 1989 م.

53. النكت على مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: بدر الدين الزركشي، المحقق: د. زين العابدين بلا فريج، الناشر: أضواء السلف، بالرياض، الطبعة الأولى: 1419هـ - 1998م.
54. الوسيط في علوم الحديث، المؤلف: محمد أبو شهبة، الناشر: دار الفكر العربي.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة دولية شهرية علمية محكمة
الترقيم الدولي الإلكتروني : ISSN : 2410- 521X
الترقيم الدولي الورقي : ISSN : 2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2024	2023	2022	2021	2020	العام
0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	0.0366	معامل أرسيف
1.55	1.25	1.73	1.60	1.60	معامل التأثير العربي